الأمم المتحدة

A/HRC/41/54

الجمعية العامة

Distr.: General
14 May 2019
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والأربعون

٢٤ حزيران/يونيه – ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٩ من جدول الأعمال

العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب، ومتابعة وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان

الأنشطة الاستخراجية على الصعيد العالمي والمساواة العرقية*

تقرير المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكُره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصّب

موجز

تتناول المقررة الخاصة المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، تندايي أشيومي، في هذا التقرير، مسألة المساواة العرقية في سياق الأنشطة الاستخراجية، مبيّنةً المطبّات التي ينطوي عليها اتباع نهج "محايد عرقياً" خارج عن السياق التاريخي إزاء هذه المسألة. وتوضح السبب الذي يحتم جعل الالتزامات المتعلقة بالمساواة العرقية وعدم التمييز المكرسة في إطار حقوق الإنسان الدولي في صلب عملية إصلاح وتنظيم وتقييم الاقتصاد الاستخراجي. وتعرض (أ) تحليلاً للمساواة العرقية الهيكلية على المستوى العالمي يسلّط الضوء على الآثار التبعية من الناحية العرقية لاختلال موازين القوى فيما بين الدول وبين هذه الدول والشركات عبر الوطنية؛ و(ب) تحليلاً محلي التركيز للمساواة العرقية على المستوى الوطني يبرز انتهاكات حقوق الإنسان من حيث التمييز العنصري الذي تعاني منه المجتمعات المحلية التي تعيش على الأقاليم التي تجري فيها الأنشطة الاستخراجية أو بالقرب منها. وفي الأخير، تقدم المقررة الخاصة توصيات موجّهة لجميع الجهات ذات المصلحة لضمان حماية حقوق الإنسان في سياق الاقتصاد الاستخراجي، لا سيما بمعالجة عدم المساواة العرقية الهيكلية على الصعيد العالمي المتجذرة في استمرار عدم المساواة في السيادة.

* تأخر تقديم هذا التقرير لكي يعكس أحدث المعلومات التي وردت استجابة للدعوة من المقررة الخاصة إلى تقديم مساهمات.

GE.19-07856(A)

1907856

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- أنشطة المقررة الخاصة

ألف- الزيارات القطرية

١- تود المقررة الخاصة أن تشكر حكومتي المغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على دعوتهما وعلى تعاونهما معها أثناء زيارتها القطرية الرسمية إلى البلدين، اللتين قامت بهما في عام ٢٠١٨. وترغب أيضاً في تقديم الشكر لحكومتي قطر وهولندا لدعوتهما إياها لزيارتهما في النصف الثاني من عام ٢٠١٩، ولحكومتي البرازيل وبولندا لقبولهما طلبيها لزيارتهما. وتتطلع إلى التعاون مع البرازيل وبولندا لجدولة هاتين الزيارتين لعام ٢٠٢٠. وتحث الدول الأعضاء على الاستجابة لطلباتها التي لم تتلق عليها الرد بعد.

باء- الأنشطة الأخرى

٢- يعكس تقرير الجمعية العامة عن دورتها الثالثة والسبعين (A/73/305) الأنشطة التي اضطلعت بها المقررة الخاصة في الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه ٢٠١٨. وفي الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٩، شاركت المقررة الخاصة في مؤتمرات دولية متنوعة وقدمت عدداً من البيانات بصفتها غير طرف في الموضوع عرضت فيها المبادئ والالتزامات المتصلة بالمساواة العرقية وعدم التمييز ضمن إطار حقوق الإنسان الدولي. أما على الصعيد المتعدد الأطراف، فقد دُعيت للمشاركة كمحاور في المؤتمر الحكومي الدولي لاعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في عام ٢٠١٨، وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩، كانت المتحدثة الرئيسية في الجلسة العامة التي عقدتها الجمعية العامة في نيويورك لإحياء ذكرى اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري.

٣- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقدت المقررة الخاصة جلستين للمشاورات على هامش الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة وشاركت في اجتماعات متنوعة، بما في ذلك اجتماع لفريق الأصدقاء المعني بالقضاء على التمييز العنصري.

٤- واستجابة لدعوتها إلى تقديم مساهمات لأغراض هذا التقرير، تلقت المقررة الخاصة ٢٢ مساهمة. وتود أن تنوه بالنوعية العالية للمساهمات التي تلقتها.

ثانياً- المساواة العرقية والاقتصاد الاستخراجي على الصعيد العالمي

٥- أوجه عدم المساواة الجوهرية التي تميّز الاقتصاد السياسي العالمي حاضرة هي الأخرى في الاقتصاد الاستخراجي. فمن الواضح أن الدول القوية وشركاتها عبر الوطنية، والنخب السياسية في الدول الضعيفة التي تُستغَل أقاليمها في الأنشطة الاستخراجية هم الرابحون. أما سكان هذه الأقاليم المستغلة في الأنشطة الاستخراجية فهي التي تتحمل وزر الاقتصاد الاستخراجي، وكثيراً ما يكلفهم حياتهم. والغرض من هذا التقرير هو شرح السبب الذي يحتم جعل الالتزامات المتعلقة بالمساواة العرقية وعدم التمييز المكرسة في إطار حقوق الإنسان الدولي في صلب عملية إصلاح وتنظيم وتقييم الاقتصاد الاستخراجي. ويفيد التقرير أيضاً في شرح سبب اعتبار المساواة في السيادة وحق الشعوب في تقرير مصيرها والحق في التنمية أموراً جوهرية لتحقيق المساواة

العرقية ومنع التمييز، ويجب أن يُفهم الأمر على هذا النحو لدى وضع معايير وممارسات حقوق الإنسان المتعلقة بجميع جوانب الاقتصاد الاستخراجي.

٦- وفي هذا التقرير، يشير مصطلح ''الاقتصاد الاستخراجي'' إلى الصناعات والجهات الفاعلة والتدفقات المالية، فضلاً عن العمليات والنواتج الاقتصادية والمادية والاجتماعية المرتبطة باستخراج الموارد الطبيعية ذي الطابع العالمي. فالاقتصاد الاستخراجي يشمل استخراج المعادن والوقود الأحفوري، والعمليات الأحادية الواسعة النطاق في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك. وترتيبات هذا الاقتصاد تحددها طائفة واسعة من الفاعلين، ومن أكثرهم نفوذاً الدول والشركات الوطنية وعبر الوطنية والجهات ذات المصلحة التابعة لها والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية وهيئات ومؤسسات الحوكمة متعددة الأطراف. ورغم تمتع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني بنفوذ أقل من هذه الجهات المذكورة آنفاً، فهي تكتسي أهمية في الاقتصاد الاستخراجي أيضاً.

٧- وثمة سمة مميزة للأنشطة الاستخراجية هي أنها تنطوي عادة على أخذ مواد الخام من أقاليم كانت مستعمرة من قبل، ومعالجة وبيع واستهلاك هذه المواد في اقتصاد عالمي تنتفع منه على نحو غير متناسب دول وشركات عبر وطنية ومستهلكون في شمال الكرة الأرضية أو ما يسمى بالعالم المتقدم. فمنذ الحقبة الاستعمارية، عانت أقاليم غنية بالموارد الطبيعية أيضاً من أبشع أشكال التخلف، وهو ما أسماه والتر رودني بحالة من الاستغلال الهيكلي[١]. والآثار السلبية، الاقتصادية وغير الاقتصادية على حد سواء، المترتبة على وفرة الموارد الطبيعية غالباً ما يُنظر إليها، على نحو غير متساوق، على أنها ''لعنة'' مورد غامض أو ''مفارقة'' لا فكاك منها، رغم أنه من الواضح، من النظرة التاريخية السليمة، أن الخراب الاجتماعي الاقتصادي والسياسي الذي يميز العديد من البلدان الغنية بالموارد في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية هو نتاج اقتصاد استخراجي عالمي متجذر في عدم المساواة الهيكلية.

٨- والفقر والتخلف هما نتائج متوقعة لقرون من الهيكلة الاقتصادية التي أدمجت فيها القوى الاستعمارية أقاليم مستعمرة واقتصاداتها في الأسواق العالمية في ظروف من التبعية الاقتصادية[٢]، بالتعاون مع نخب وطنية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية على حساب الغالبية العظمى من السكان. وتأتي الأنشطة الاستخراجية، الآن وفي السابق على حد سواء، في القلب من هذه التبعية وانعدام المساواة؛ فهي تخلف انعكاسات عميقة من حيث العدالة العرقية والمساواة. ولذلك من غير المستغرب أن يستعمل مصطلح 'الأنشطة الاستخراجية' عموماً للإشارة إلى ''هيمنة الأنشطة الاقتصادية القائمة أساساً على استخراج الموارد واستغلال الطبيعة دون سياسات خاصة بالتوزيع''[٣]. ويشمل المصطلح الهياكل الاقتصادية واستراتيجية لمراكمة الثروة

(١) Walter Rodney, *How Europe Underdeveloped Africa* (London, Bogle-L'Ouverture Publications, 1972), p. 14.

(٢) انظر Adrián Groglopo, "Dependency theories and internal colonialism", in *Social Science in Context – Historical, Sociological, and Global Perspectives*, Rickard Danell, Anna Larsson and Per Wisselgren, eds. (Lund, Nordic Academic Press, 2013)؛ و Patrick Bond, "The political economy of Africa and dependency theory", in *Dialogues on Development Volume I: Dependency*, Ushehwedu Kufakurinani and others, eds. (New York, Institute for New Economic Thinking, 2017).

(٣) Ulrich Brand, Kristina Dietz and Miriam Lang, "Neo-extractivism in Latin America – one side of a new phase of global capitalist dynamics", *Ciencia Politica,* vol. 11, No. 21, p. 129.

''قائمة على المبالغة في استغلال ... الموارد الطبيعية، فضلاً عن توسيع حدود رأس المال لتشمل الأقاليم التي كانت تعتبر في السابق غير منتجة''(٤).

٩- وتتسم سياسة الاقتصاد الاستخراجي بالتعقيد، شأنها شأن الترتيبات التنظيمية والتعاقدية التي ينبني عليها، وتتفاوت بحسب الموارد. وبينما تقر هذه الدراسة بالتعقيد الذي تنطوي عليه هذه السياسة، فهو لن يذهب أبعد من إبراز طائفة مختارة من السمات التمييزية والإقصائية لهذه السياسة، إضافة إلى اتفاقاتها لتقاسم الإنتاج المعقدة ونظمها في مجال الترخيص ونظمها التعاقدية الأخرى.

١٠- وتتوافق الأنشطة الاستخراجية مع السياسات المحافظة والسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي تنحو إلى النشاط العابر للحدود، ومع سياسة تفكيك الضوابط، ومع العولمة معاً(٥). وهي متوافقة أيضاً مع السياسات ذات المنحى اليساري التي تنادي ببرامج اجتماعية تقدّمية وببرامج اقتصادية وطنية. ونتيجة لذلك، ينبغي فهم الاقتصاد الاستخراجي العالمي على أنه يشمل '' الأنشطة الاستخراجية بنزعتها الجديدة''، التي تشير إلى نموذج للتنمية يقوم على استخراج الموارد الطبيعية، وإن كان الذي يقوم بذلك ''حكومات وطنية تستخدم فائض العوائد من الأنشطة الاستخراجية لمكافحة الفقر وتحسين الرفاه المادي لسواد الناس''(٦). وبذلك تقترن النزعة الجديدة للأنشطة الاستخراجية بحكومات يسارية شعبوية ترفض سياسات الليبرالية الجديدة مثل الخصخصة وتفكيك الضوابط. وفي الوقت نفسه، تحتفظ النزعة الجديدة على التصورات الاقتصادية والسياسية للأنشطة الاستخراجية التي أنتجت انعدام المساواة وتؤدي في العادة إلى انتهاكات لحقوق الإنسان على أساس تمييزي(٧). ورغم أن الحكومات التي تشجع على الأنشطة الاستخراجية بنزعتها الجديدة كثيراً ما تلجأ إلى ذلك بحجة أن سياساتها تعزز التنمية والسيادة الشعبية وإعادة التوزيع الاجتماعي، فقد بيّن باحثون أن تنفيذ مثل هذه الاستراتيجية يجر إلى العديد من الأمراض التي تخلفها الأنشطة الاستخراجية بالمفهوم الكلاسيكي(٨). وربط باحثون الأنشطة الاستخراجية بنزعتها الجديدة بجملة أمور منها السياسات التسلطية، وتجاهل الحقوق الاجتماعية والإقليمية والسياسية(٩)، واستمرار سلب أملاك الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي(١٠).

---

(٤) Maristella Svampa, "Commodities consensus: neoextractivism and enclosure of the commons in Latin America", *South Atlantic Quarterly*, vol. 114, No. 1, p. 66, cited in Brand, Dietz and Lang, "Neo-extractivism in Latin America", p. 129.

(٥) Brand, Dietz and Lang, "Neo-extractivism in Latin America", p. 130.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢٩.

(٧) يعتبر باحثون أن إكوادور والبرازيل وبوليفيا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) على أنها بلدان عرفت النشاط الاستخراجي بنزعته الجديدة. المرجع نفسه، الصفحة ١٣٠.

(٨) المرجع السابق، الصفحات ١٣٠-١٣٤.

(٩) المرجع السابق، الصفحة ١٣٣.

(١٠) انظر: Carolina Valladares and Rutgerd Boelens, "Extractivism and the rights of nature: governmentality, 'convenient communities' and epistemic pacts in Ecuador", *Environmental Politics*, vol. 26, No. 6.

١١- ومثلما سيتبيّن في هذا التقرير، لا يتعلق النشاط الاقتصادي بالاقتصاد والعمليات المادية لاستخراج الموارد الطبيعية فحسب، بل يترتب عليه أيضاً أثر على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية (بما في ذلك العلاقات العرقية والعلاقات بين الجنسين) ويفضي إلى تصورات ثقافية ومعيارية عالمية بعينها تحدد الحياة اليومية للكثيرين من الناس وتؤثر في مآلاتهم المستقبلية الممكنة تأثيراً بالغاً[١١].

١٢- لقد طلّق نظام حقوق الإنسان الدولي إلى غير رجعة فكرة العرق باعتباره فئة بيولوجية وكذلك أيديولوجيات ونظريات التفوق العرقي التي ظلت، إلى القرن العشرين، تبرر صراحة القمع والمعاملة بقسوة على أساس عرقي[١٢]. وبدلاً من ذلك، أصبح ينظر إلى مسألة العرق اليوم على النحو اللائق على أنها بناء اجتماعي، وإن كان هو ذلك البناء الاجتماعي الذي يحدد بالنسبة للكثيرين فرص تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية، وهو ما يمكن أن يكون أحياناً بمثابة الفرق بين الحياة والموت.

١٣- وقد أورد أحد رجال القانون تعريفاً مفيداً للعرق على أنه ''نُظم المعاني الاجتماعية الملازمة للتاريخ المرتبطة بعناصر البنية الشكلية وسلسلة النسب''[١٣]. وهذا النهج يرفض فكرة الأعراق البيولوجية لكنه يقر بأن بناء العرق ينطلق من السمات الجسدية والنسب، ليس لأن السمات الجسدية والنسب هي نتاج التباين العرقي، بل لأن المجتمعات تضفي عليها معانٍ اجتماعية[١٤]. ففي كل مكان من العالم، تشكّل السمات الجسدية، بما فيها لون البشرة، الطريقة التي يعامل بها الناس بعضهم بعضا، والطريقة التي يعاملهم بها القانون ذاته. وفي الوقت نفسه، فإن العرق لا يتعلق بأي حال من الأحوال فقط بسمات جسدية، كاللون، ولا يتعلق فقط بالنسب. إنه يتعلق أساساً بالمعنى الاجتماعي والسياسي والاقتصادي لأن يكون المرء مصنّفاً ضمن فئة كفئة السود أو البيض أو السُّمر أو أي تسمية عرقية أخرى.

١٤- وأشكال الإنكار المطلقة لوجود العرق (باعتباره بناءً اجتماعياً) أو لأهمية العرق في تشكيل التجارب اليومية، بما في ذلك التمتع بالحقوق، غير صادقة. وبالفعل، فإن ما يطلق عليه أحياناً النهج ''المحايد عرقياً'' ينتِج ويغذّي هو ذاته التمييز العرقي المحظور في الاقتصاد الاستخراجي. فالتحليل المحايد عرقياً للظروف القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية يقر بالالتزام بالإنصاف الذي يقتضي تجنب التحليل العرقي الصريح لصالح معاملة جميع الأفراد والمجموعات بالمثل، حتى وإن كانت مواقع هؤلاء الأفراد والمجموعات مختلفة، لأسباب منها المشاريع التاريخية للإخضاع العرقي. والحياد العرقي هو ركيزة التحليل السياسي الاقتصادي الليبرالي الجديد؛ وفي كثير من الأحيان يعتمد تحليل الاقتصاد السياسي من زاوية حقوق

---

(١١) مثلما يشير الباحثون بشأن النشاط الاستخراجي بنزعته الجديدة، وإن كان ينطبق الشيء نفسه على النشاط الاستخراجي عموماً، فإن ''التركيز ينصب بالتالي ليس على السياسات فحسب، وإنما على الهياكل المجتمعية والسياسية وعلى العمليات المنطقية الرأسمالية والهيمنة الذكورية والإمبريالية التي تقوم عليها''. Brand, Dietz and Lang, "Neo-extractivism in Latin America", p. 150.

(١٢) انظر على سبيل المثال، ديباجة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

(١٣) Ian Haney López, *White By Law: The Legal Construction of Race* (New York, New York University Press, 1996), p. 10.

(١٤) المرجع السابق.

الإنسان، بما في ذلك من حيث صلته بالاقتصاد الاستخراجي، نهجاً محايداً عرقياً بصورة أعم. والتحليل الذي يتناول حقوق الإنسان، لا سيما في دنيا الأعمال ونظام حقوق الإنسان، كثيراً ما يكون خارجاً عن السياق التاريخي ومحايداً عرقياً. ونتيجة لذلك، فإن هذا التحليل يكون قاصراً عن معالجة الهياكل المستحكمة لانعدام المساواة العرقية على المستوى العالمي، التي تُبقِي إلى يومنا هذا على البلدان والشعوب المستعمرة سابقاً خاضعة لمصالح البلدان القوية. ويستلزم القانون الدولي والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان اتباع نهج بنّاء إزاء مسألة المساواة العرقية (نتناوله في الجزء الرابع أدناه) وهما يتطلبان، إذا ما فُهِما فهماً جيداً، رفض النهج المحايد عرقياً إزاء الأنشطة الاستخراجية، لأن العرق والإثنية والأصل القومي والفئات المتصلة بذلك ما زالت تؤدي دوراً في تحديد الفائزين والخاسرين في هذا الاقتصاد.

١٥- ورأت المقررة الخاصة، في استعراضها لعمل الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بإزاء أبعاد الاقتصاد الاستخراجي على صعيد المساواة ومنع التمييز، أن أكثر صياغة تطوراً لمعايير حقوق الإنسان كانت في سياق حقوق الشعوب الأصلية. ففي جملة أمور أخرى، أجرت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية تحليلاً حاسماً لكيفية إخضاع الاقتصاد الاستخراجي الشعوب الأصلية لانتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية على أساس تمييزي (انظر، على سبيل المثال، A/HRC/18/35، الفقرات ٣٠-٥٥؛ وA/HRC/24/41؛ وA/HRC/33/42؛ وA/70/301). كما أجرى مكلف آخر بإجراءات خاصة تحليلات بالغة الأهمية لمختلف أبعاد الاقتصاد الاستخراجي على حقوق الإنسان (انظر، على سبيل المثال، A/HRC/29/25 وA/71/281).

١٦- وفي هذا التقرير، تستند المقررة الخاصة إلى التحليلات الموجودة لحقوق الإنسان وتطورها وذلك بإبراز التمييز على أساس العرق والإثنية والأصل القومي وعدم المساواة التي يعاني منها، في جملة من يعاني منها، الذين قد لا ينطبق عليهم بسهولة التعريف المعمول به لمصطلح الشعوب الأصلية ضمن نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي سبيل ذلك، تضع المقررة الخاصة: (أ) تحليلاً هيكلياً للمساواة العرقية على المستويين العالمي والدولي يبرز آثار اختلال موازين القوى فيما بين الدول وبين الدول والمؤسسات عبر الوطنية بما يؤدي إلى الإخضاع على أساس عرقي (انظر الجزء الثالث أدناه)؛ و(ب) وتحليلاً للمساواة العرقية أكثر مواءمة للوضع المحلي على المستوى الوطني يبرز انتهاكات حقوق الإنسان من حيث التمييز العنصري الذي تعاني منه المجتمعات المحلية التي تعيش مباشرة على الأقاليم التي تجري فيها الأنشطة الاستخراجية أو بالقرب منها (انظر الجزء رابعاً أدناه).

١٧- وفي كثير من الأحيان، لا تَلقَى مسألة عدم المساواة الهيكلية العالمية المتجذرة في الاقتصادات التاريخية والسياسية للإخضاع الاستعماري وغيره من أشكال الإخضاع الإمبريالي سوى اهتماماً محدوداً ضمن نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وهذا الإهمال يتناقض مع مبدأي المساواة وعدم التمييز اللذين يجب أن يكونا في صلب نظام الأمم المتحدة، إذا ما أريد لهذا النظام أن يُبقِي على الالتزام بمبدأ العالمية. وإهمال الهياكل العالمية لانعدام المساواة والنظم العالمية التي تشجع على استمرار استغلال بعض البلدان والمناطق الجغرافية على حساب بلدان ومناطق أخرى أو تسمح بذلك هو بمثابة الإقرار بنظام ''دولي'' يكون إلى حد بعيد لصالح البلدان القوية وشركاتها عبر الوطنية.

١٨- وكما هو الحال في جميع السياقات، فإن التمييز وانعدام المساواة ضمن الاقتصاد الاستخراجي تتعدد جوانبهما - فهما يشملان العديد من الفئات الاجتماعية المتداخلة وهياكل الهيمنة. وترمي فكرة تعددية الجوانب إلى أن تعكس الآثار الهيكلية والدينامية للتفاعل بين شكلين أو أكثر من أشكال التمييز أو نظم الإخضاع. وهي تعالج على وجه التحديد الطريقة التي تساهم بها العنصرية والهيمنة الذكورية والحيف الاقتصادي وغيرها من نظم التمييز في إحداث طبقات من عدم المساواة تحدد الأوضاع النسبية للمرأة والرجل والفئات العرقية وغيرها من المجموعات. وهي تعالج، فضلاً عن ذلك، الطريقة التي تؤدي بها أعمال وسياسات بعينها إلى استحداث عراقيل لتتواجد إلى جانب المحاور المتقاطعة، مساهمة بذلك بقوة في عملية مؤداها فقدان التمكين(١٥).

١٩- ويشمل هذا التقرير تحليلاً للطبيعة الجنسانية لانعدام المساواة والتمييز العرقيين مما يتصل بالاقتصاد الاستخراجي، وهو ما يعزى في جزء منه إلى الكيفية التي تتجسد بها الهيمنة الذكورية ضمن هذا الاقتصاد ومن خلاله. وفي الجزء الرابع، تشرح المقرر الخاصة المخاطر الفريدة لانتهاكات حقوق الإنسان على أساس التمييز العرقي التي تقع على المرأة في جميع أنحاء العالم والدرجة العالية من وقوعها عرضة لها.

٢٠- ولا يدخل في نطاق ولاية المقررة الخاصة ولا هو من أهداف هذا التقرير إدانة جميع أشكال استخراج الموارد الطبيعية باعتبارها غير متساوية أو غير عادلة أو تمييزية بطبيعتها. وفي هذا التقرير، تركّز المقررة الخاصة على الأنماط المعاصرة والمهيمنة للأنشطة الاستخراجية العالمية وعلى السوابق التاريخية لها، التي يوجد بشأنها نوع من الإجماع بأن هذه الأنماط غير مستدامة بيئياً بالكامل(١٦). وتتعامل المقررة الخاصة مع التهديدات الوجودية على البيئة التي تنطوي عليها التصورات والعمليات المهيمنة للاقتصاد الاستخراجي باعتبارها تشكل شاغلاً رئيسياً وملحاً على صعيد حقوق الإنسان. وبعبارة أخرى، تركّز المقررة الخاصة على الشواغل المتصلة بالمساواة وعدم التمييز، لكنها تفعل ذلك من منطلق حقيقة مؤداها أن الاقتصاد الاستخراجي العالمي سوف يجعل كوكبنا في يوم من الأيام غير قابل لحياة الآدميين ما لم ينفذ إصلاح جذري.

٢١- وفي الأخير، لا تتناول المقررة الخاصة، في هذا التقرير، الأوجه المختلفة للاقتصاد الاستخراجي بالعمق الذي يبرره تعقيد كل واحد من هذه الأوجه. فوضع تقرير وحيد يفصّل في كل واحد من هذه الأوجه وفي أبعادها من حيث عدم المساواة أو التمييز العرقيين هو من قبيل المستحيل. وفضلاً عن ذلك، لا تعالج المقررة الخاصة مسائل العدالة العرقية التي يثيرها الاقتصاد الاستخراجي، بما في ذلك من حيث تقاطعها مع التحليل من زاوية حقوق الإنسان لمسألة التعويضات والعنصرية الاقتصادية والعدالة وغيرها من الاعتبارات ذات الصلة. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يُنظر إلى هذا التقرير على أنه فتح الباب لمزيد من التحليل الذي تمس الحاجة إليه للكيفية التي تؤثر بها اعتبارات العرق والأصل القومي والإثنية والجنس في تحديد الفائزين والخاسرين في الاقتصاد الاستخراجي.

---

(١٥) www.un.org/womenwatch/daw/csw/genrac/report.htm.

(١٦) https://wedocs.unep.org/handle/20.500.11822/27517؛ و http://priceofoil.org/content/uploads/2016/09/OCI_the_skys_limit_2016_FINAL_2.pdf.

ثالثاً- السوابق التاريخية الاستعمارية للاقتصاد الاستخراجي العالمي

٢٢- لا يمكن فهم الاقتصاد السياسي المعاصر للأنشطة الاستخراجية العالمية فهماً لائقاً دون الإشارة إلى أصوله الاستعمارية. وهذا هو الحال تحديداً فيما يخص عدم المساواة والتمييز العرقيين. وقد لاحظ البعض على سبيل المثال أن تاريخ أمريكا اللاتينية ''مرتبط بصورة متلازمة باستخراج المعادن الخام''[١٧]. وأثناء كل مرحلة تاريخية، كانت أشكال بعينها من امتلاك الموارد الخام مركزية بالنسبة لتوزُّع القوى السياسية والاقتصادية، ولإعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية والثقافية. ففي المرحلة الاستعمارية ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، اقتضت الأنشطة الاستخراجية من المستعمرين والمستوطنين الأوروبيين ''الاستيلاء القسري على المعادن النفيسة، لا سيما الذهب والنحاس، وعلى مساحات من الأراضي، وإنشاء نظام استعماري محدد من الهيمنة''[١٨]. وهذه العملية، التي جعلت من أمريكا اللاتينية واحدة من أكبر الموردين بالمواد الخام في العالم، جعلت المنطقة أيضاً ضرورية للنظام الاستعماري لمراكمة الثروة والرأسمالية[١٩]. والوجه الآخر من العملة بالنسبة للسكان الأصليين في هذه الأقاليم هو تدميرهم بوحشية والاستيلاء على أراضيهم. وقدمت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية ملاحظة في محلها حين قالت إنه يمكننا القول بلا تردد بأن المواقف والنظريات والسياسات التي وضعت لتبرير انتزاع الأراضي من الشعوب الأصلية كان دافعها إلى حد كبير ولا يزال الخطط الاقتصادية للدول (E/CN.4/Sub.2/2001/21، الفقرة ٢٣).

٢٣- وكانت أفريقيا، ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، ساحة للنشاط البشري الجشع لاستخراج الموارد، الذي شكل الأساس لتجارة الرق. ووصف مؤرخون الفترة التي تلت إلغاء تجارة الرق على أنها واحدة من عمليات الانتقال التجاري في أفريقيا، التي مهدت الطريق - بجانب طفرة السلع الأساسية من ١٨٣٥ إلى ١٨٨٥ - لاستعمار القارة بأكملها[٢٠]. فقد أكدت الدول الاستعمارية مجتمعةً، من خلال الإطار المتفق عليه في مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥، العمليات الاستعمارية التي أتاحت التوسع التجاري في ربوع أفريقيا[٢١]، وفي القلب منها الأنشطة الاستخراجية. وكانت الموارد الطبيعية المستخرجة من المستعمرات الأفريقية تزوّد مراكز القوى الاستعمارية بالمواد الخام والمعادن والأغذية التي كانت الدول الأوروبية تحتاج إليها لمراكمة رؤوس الأموال وللتزود بما تحتاج إليه تنميتها[٢٢]. وصاحَب الأنشطة الاستخراجية الاستعمارية في أفريقيا أيضاً الاستيلاء على الأراضي بالجملة، وتدميراً بيئياً مكثفاً، والاستغلال الواسع لليد العاملة غير البيضاء باستعمال عقود الإلزام بالسِّخرة والاسترقاق[٢٣].

---

(١٧) Brand, Dietz and Lang, "Neo-extractivism in Latin America", p. 136.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٣٧.

(١٩) المرجع نفسه.

(٢٠) انظر Ewout Frankema, Jeffrey Williamson, and Pieter Woltjer, "An economic rationale for the West African scramble? The commercial transition and the commodity price boom of 1835–1885", *Journal of Economic History*, vol. 78, No. 1.

(٢١) انظر Mathew Craven, "Between law and history: the Berlin Conference of 1884–1885 and the logic of free trade", *London Review of International Law*, vol. 3, No. 1.

(٢٢) انظر على سبيل المثال Eduardo Galeano, *Open Veins of Latin America: Five Centuries of the Pillage of a Continent* (New York, Monthly Review Press, 1997).

(٢٣) المرجع نفسه.

٢٤- ومن ذلك، وقعت عمليات دينامية على مدى مرحلة التدخل الاستعماري في جنوب شرق آسيا. وكما كان الحال مع أمريكا اللاتينية، بدأ الاستعمار الأوروبي لجنوب شرق آسيا في القرن السابع عشر واستمر طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وأقامت القوى الأوروبية العديد من النظم الاستخراجية في جنوب شرق آسيا. فقد أنشأ الهولنديون، على سبيل المثال، نظاماً فلاحياً أرغم قرويي جزيرة جاوة على إنتاج المحاصيل لتصديرها إلى الحكومة الاستعمارية[٢٤]. وتذكر إحدى الروايات أن التدخل الاستعماري في جنوب شرق آسيا خلّف تركة من الاقتصادات المحلية ينقسم إلى جزأين منعزلين إلى حد بعيد هما: قطاع زراعي عصري منفصل موجه للتصدير وآخر متخلف وجامد[٢٥].

٢٥- ويأتي في صلب الهيمنة الاستعمارية الأوروبية، في أمريكا اللاتينية أولاً ثم في آسيا ثم في أفريقيا، مفهوم العرق على أنه ''بنية بيولوجية مختلفة على ما يعتقد تضع البعض في وضع دون الآخرين''[٢٦]. وعزز الاستعمار ''العرق والهوية العرقية باعتبارهما أداتين للتصنيف الاجتماعي الأساسي''[٢٧] وجعل العرق ''المعيار الرئيسي لتوزيع سكان العالم إلى طبقات وأماكن وأدوار في هياكل السلطة في المجتمع [الاستعماري] الجديد[٢٨]. فعلى مدى قرون، برّر الاستعمار نظم العبودية الوحشية واعتمد عليها ثم أرسى السِّخرة بالإلزام لإقامة وتثبيت عمليات استخراجية عبر وطنية في مستعمرات استغلالية واستيطانية. وفي الأقاليم الاستعمارية الاستيطانية في الأمريكتين وفي أستراليا، شكلت إبادة السكان الأصليين والاستيلاء على أراضيهم جزءاً من هذه الصورة، وجرى تحويل السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي إلى سلع لتأمين الحصول على العمالة الرخيصة. وفي المستعمرات الاستغلالية والاستيطانية في أفريقيا وآسيا، قتل الأوروبيون وشردوا قسراً وألزموا بالسّخرة، وكل ذلك لتأمين رخائهم الاقتصادي. ولما كان الاستعمار الأوروبي يدير عملية التوسع الرأسمالي عالمياً، فإن الترتيب العرقي الذي استُحدث لتحقيق وتثبيت هذا التوسع كان القصد منه ''الإبقاء على مسألتي العرق وتقسيم العمل كلتيهما مرتبطين هيكلياً وتعزز إحداهما الأخرى''[٢٩]. ويبقى التشفير الهيكلي لتقسيم العمل على أساس عرقي سمة مميزة للاقتصاد الاستخراجي العالمي الذي يبقى فيه العمل مقسماً إلى طبقات على أساس عرقي[٣٠].

---

(٢٤) كان هذا النظام الفلاحي يدرّ على الحكومة الهولندية، حين يبلغ أوج عطائه، ثلث عائداتها و٤ في المائة من دخلها القومي الإجمالي. انظر Melissa Dell and Benjamin A. Olken, "The development effects of the extractive colonial economy: the Dutch cultivation system in Java", *Review of Economic Studies*، يصدر قريباً.

(٢٥) انظر Douglas S. Paauw and John C.H. Fei, *The Transition in Open Dualistic Economies: Theory and Southeast Asian Experience* (New Haven, Yale University Press, 1973).

(٢٦) Anibal Quijano and Michael Ennis, "Coloniality of power, Eurocentrism and Latin America", *Nepantla: Views from the South*, vol. 1, No. 3, p. 533.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٥٣٤.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ٥٣٥.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٥٣٨.

(٣٠) انظر على سبيل المثال Hannah Appel, *The Licit Life of Capitalism: U.S. Oil in Equatorial Guinea* (Durham, Duke University Press, forthcoming), chap. 4.

٢٦- ويركّز التحليل السابق على العمل منظوراً إليه على أساس عرقي في الأنشطة الاستخراجية الاستعمارية، لكن نظام العرق والترتيب العرقي كان لهما الأثر في النظام الرأسمالي العالمي، حيث أعطيت الأولوية للمصالح السياسية والاقتصادية والثقافية للأوروبيين وفُرضاً على الشعوب والأقاليم المستعمرة فرضاً[٣١]. وكانت الغالبية العظمى من المنافع المادية والاجتماعية التي أحدثها الاقتصاد الاستخراجي الاستعماري تراكمت إيراداتها على ظهر التقسيمات العرقية. وقد لاحظ أحد الباحثين مثلاً أن ''العبودية في أمريكا استُحدثت ونُظّمت قصداً باعتبارها سلعة من أجل إنتاج السلع للسوق العالمية ولخدمة أغراض واحتياجات الرأسمالية''[٣٢]. فالاقتصاد الاستخراجي الاستعمارية لم ينهب الأقاليم المستعمرة ويقسّم العمل وفق طبقات عرقية عالمياً فحسب، بل أرغم الأقاليم المستغلّة في النشاط الاستخراجي على الخضوع السياسي والاقتصادي للبلدان الاستعمارية أيضاً (والإخضاع أيضاً للكنيسة الكاثوليكية في حالة أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص)[٣٣].

٢٧- وأثناء الحقبة الاستعمارية، قامت الشركات - المملوكة للدولة وغيرها - بدور حاسم في إنشاء الاقتصاد الاستخراجي الاستعماري والإبقاء عليه، وتحصّلت منه في العموم (وإن لم يكون في جميع الحالات) على أرباح طائلة. فعلى سبيل المثال، كانت البرتغال، في عام ١٥١١، أول قوة أوروبية أنشأت مواقع متقدمة في السوق التجارية بعد غزو عُمان وملقا. وفي القرن السادس عشر، استعمرت إسبانيا الفلبين؛ وفي عام ١٦١٩ استولت هولندا، عن طريق شركة الهند الشرقية الهولندية، على سوندا كيلابا (جاكارتا حالياً) للأغراض التجارية ولمزيد من التوسّع الاستعماري. ولاحقاً في عام ١٦٤١، أخذ الهولنديون ملقا من البرتغاليين. وكانت هذه الأعمال إيذاناً ببدء تاريخ طويل من الاستعمار في جنوب شرق آسيا.

٢٨- وكانت النظريات القانونية الدولية المرتكز الأساسي لإدماج عدم المساواة العرقية والإخضاع في الاقتصاد الاستخراجي الاستعماري. فالقانون الدولي رفض سيادة الشعوب المستعمرة وفعل ذلك من منطلق عرقي. وبالفعل، فإن نظرية السيادة في القرن التاسع عشر ''هي عبارة عن تاريخ من العمليات التي قررت الدول الأوروبية وفقها، عن طريق وضع مصطلحات معقدة عن التمييز الثقافي والعرقي، إنشاء نظام للسلطة والإشراف عليه يستطيعون من خلاله تطوير السلطات التي تمكنهم من تحديد من الذي يتمتع بالسيادة ومن الذي لا يتمتع بها''[٣٤]. وقدّمت نظرية الاستكشاف أيضاً، التي تناولها مكلفون آخرون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بالتحليل، أمثلة على النظرية القانونية الدولية التي كانت محورية في الاستيلاء على أراضي الشعوب الأصلية والأنشطة الاستخراجية في الأقاليم المستعمرة (انظر E/C.19/2014/3).

(٣١) Quijano and Ennis, "Coloniality of power", p. 540.

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحة ٥٥٠.

(٣٣) Brand, Dietz and Lang, "Neo-extractivism in Latin America", p. 137.

(٣٤) Antony Anghie, *Imperialism, Sovereignty and the Making of International Law* (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2012), p. 100.

رابعاً- عدم المساواة العرقية الهيكلية على الصعيد العالمي والاقتصاد الاستخراجي المعاصر

إطار المساواة الساري

٢٩- كان إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من بين البيانات الهامة التي أطلقتها الدول الأعضاء لنبذ الاستعمار. وقد أعلنت الجمعية العامة، في المادتين الأولى والثانية من هذا الإعلان، مبادئ نزع الاستعمار الهامة التالية: أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، ويعيق قضية السلم والتعاون العالميين؛ وأن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها؛ وأنه بمقتضى هذا الحق تقرر هذه الشعوب بحرية وضعها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣٠- والمعاهدتان اللتان تشكلان أساس النظام الدولي لحقوق الإنسان، وهما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كلاهما يبدأ (في المادة الأولى) بتكريس المساواة في حق الشعوب في تقرير المصير، والمساواة في الحقوق بين جميع الشعوب في التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية، والمساواة في الحقوق بين جميع الشعوب في عدم حرمانها من سبل عيش كل منها، والتزامات جميع الدول الأطراف بتعزيز إعمال الحق في تقرير المصير واحترامه. وفي الإعلان بشأن الحق في التنمية، أوضحت الجمعية العامة (في المادة ١(٢)) أن حق الشعوب في تقرير المصير يشمل ممارسة حقها غير القابل للتصرف في السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية. وتحدد كذلك المهام التالية بالغة الأهمية في الأنشطة الاستخراجية: يقع على الدول واجب التعاون فيما بينها لتحقيق التنمية وإزالة العقبات التي تعترض تحقيق التنمية. وينبغي للدول أن تستوفي حقوقها وتؤدي واجباتها على نحو يعزز عملية إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على أساس المساواة في السيادة والترابط والمنفعة المتبادلة والتعاون فيما بين جميع الدول، وأن تشجع كذلك مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها. وينطبق واجب العمل على تعزيز الحق في التنمية على الشركات عبر الوطنية أيضاً (E/CN.4/1334، الفقرة ١٠٩).

٣١- ويكتسي الإعلان بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية أهمية حيوية لفهم خط الأساس من أجل علاقات متساوية ضمن الاقتصاد الاستخراجي. وقد تحدثت المادة الأولى من الإعلان عن وجوب تمتع الشعوب والأمم بحقها في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية بما يعود بالنفع على تنميتها الوطنية ورفاه شعب الدولة المعنية. وذكرت المادة ٢ أن الاستغلال والتنمية والاستيلاء على هذه الموارد، فضلاً عن جلب رؤوس الأموال الأجنبية اللازمة لهذه الأغراض، ينبغي أن يكون وفقاً للقواعد والشروط التي تعتبرها الشعوب والبلدان بمحض إرادتها أنها ضرورية أو مرغوبة من حيث الترخيص لهذه الأنشطة أو تقييدها أو حظرها. وذكرت المادة ٥ أن تمتع الشعوب والبلدان تمتعاً حراً ومفيداً بالسيادة على مواردها الطبيعية يجب تقويته بالاحترام المتبادل بين الدول على أساس مساواتها في السيادة. وذكرت المادة ٧ أن أي انتهاك لحقوق الشعوب والبلدان في السيادة على مواردها الطبيعية مناف لروح مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعوق تطوير التعاون الدولي وحفظ السلم.

عدم الإنصاف وعدم المساواة في الاقتصاد الاستخراجي العالمي

٣٢- يختلف الاقتصاد الاستخراجي العالمي المعاصر، في جوانب مهمة، عن الاقتصاد الاستخراجي الاستعماري، من حيث أن أقاليم النشاط الاستخراجي، مثلا، أحدثت نمواً اقتصادياً وطنياً عن طريق المشاركة في الاقتصاد الاستخراجي. وشهدت العقود الأخيرة توسع الاقتصاد الاستخراجي العالمي، حققت فيه بلدان النشاط الاستخراجي في أقاليم من مختلف مناطق العالم نمواً ملحوظاً في ناتج النشاط الاستخراجي وتكثيفاً في الديناميات الاجتماعية والسياسية التي ترعى الاقتصاد الاستخراجي.

٣٣- وفيما يتعلق بتوسع الأنشطة الاستخراجية، في أمريكا الجنوبية على سبيل المثال، زاد إنتاج الغاز ثلاث مرات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات في الفترة بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٨، وارتفع إنتاج النفط في إكوادور والبرازيل وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) والمكسيك بنسبة تتراوح بين ٥٠ و١٠٠ في المائة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٨[٣٥]. وفي كولومبيا، المصدرة الرئيسية للذهب، زادت مساحة النشاط التعديني من ١,١ مليون هكتار في عام ٢٠٠٢ إلى ٥,٧ مليون هكتار في عام ٢٠١٥. وفي بيرو، زادت مساحة النشاط التعديني من ٢,٥ مليون هكتار في عام ١٩٩١ إلى ٢٧ مليون هكتار في عام ٢٠١٣[٣٦]. وتحدّث باحثون عن بلدان أمريكا اللاتينية على أنها بدأت عملية العودة إلى جعل اقتصاداتها تعتمد على السلع الأساسية مصدراً رئيسياً لعائداتها المتأتية من التصدير[٣٧]. أما فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية، فتهيمن الموارد غير المتجددة، كأصناف الوقود الأحفوري الفلزات والمعادن غير الفلزية، على وفرات التصدير في تلك البلدان الغنية بالاحتياطيات من الموارد الطبيعية. وفي الفترة بين عام ١٩٨٠ و٢٠٠٨، زادت صادرات أفريقيا من الموارد غير المتجددة من ٣٨ إلى ٤٧ في المائة، كان المحرك الرئيسي فيها خامات النفط والفحم والغاز الطبيعي باعتبارها فئات فرعية من الوقود الأحفوري[٣٨]. وفي جنوب شرق ووسط آسيا، توسعت الصناعات الاستخراجية توسعاً سريعاً في السنوات الأخيرة، مع اعتماد بعض البلدان اعتماداً شديداً على هذه الصناعات لتحصيل عائداتها[٣٩]. ومن ذلك على سبيل المثال، تمثّل القطاعات الاستخراجية في بابوا غينيا الجديدة ومنغوليا نسبة ٨٦ في المائة من مجموع الصادرات[٤٠]، وتحصل كازاخستان على نسبة تقدّر بـ ٥٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي من هذا الباب أيضاً[٤١].

٣٤- ومن بين العوامل التي أدت إلى نمو الاقتصاد الاستخراجي التغيرات الحاصلة في السوق العالمية على صعيد تكثيف إنتاج الوقود الأحفوري وعلى صعيد أنماط الحياة، والصعود

---

(٣٥) Brand, Dietz and Lang, "Neo-extractivism in Latin America", p. 131.

(٣٦) www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp-land-power-inequality-latin-america-301116-en.pdf, p. 32.

(٣٧) Brand, Dietz and Lang, "Neo-extractivism in Latin America", p. 142.

(٣٨) *التنمية الاقتصادية في أفريقيا: تقرير عام ٢٠١٢ - التحول الهيكلي والتنمية المستدامة في أفريقيا* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.II.D.10)، الصفحات ٣٨-٤٤.

(٣٩) https://resourcegovernance.org/sites/default/files/FrameworkExtractiveIndustriesGov_Full_20141202.pdf.

(٤٠) https://eiti.org/papua-new-guinea؛ https://eiti.org/mongolia.

(٤١) https://eiti.org/kazakhstan#revenue-collection.

الاقتصادي للاقتصادات الناشئة مثل الصين. وفي السياق ذاته، توسّع الاقتصاد الاستخراجي فيما بين بلدان الجنوب أيضاً. فعلى سبيل المثال، كانت ٩٠ في المائة من صادرات أمريكا اللاتينية إلى آسيا في عام ٢٠١١ مواد خام. وزاد الاستثمار الخراجي المباشر الصيني في أمريكا اللاتينية زيادة هائلة، مع تخصيص أغلبيته العظمى لاستخراج المواد الخام(٤٢). وقد صاحب الطلب المتزايد بسرعة على المواد الأولية في مختلف أنحاء العالم زيادات مقابلة في أسعار السلع الأساسية. فمثلاً، بينما شهدت أسعار النفط الخام تقلباً طفيفاً من عام إلى آخر، زاد سعر برميل النفط زيادة مطردة بمرور الوقت إذ ارتفع من ٣٠ دولاراً في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ٦٦ دولاراً في عام ٢٠١٨. وفي بعض الأوقات، حصلت زيادات هائلة في أسعار الفلزات والمعادن والخامات(٤٣). على أن ارتفاع أسعار الموارد ليس ناتجاً عن زيادة الطلب وحده. فهي تمثل أيضاً نتاجاً فرعياً لتوجّه عام نحو ''التعامل مع الطبيعة بالقيمة المالية الصرفة''، وهي العملية التي تكون فيها الأسواق والأدوات وغيرها من العمليات المالية العالمية المتحكم في الطبيعة، لا سيما على الأغذية والمحاصيل والمعادن(٤٤). ومما يتصل بذلك أن استثمارات رؤوس الأموال في هذه القطاعات زادت بوتيرة غير مسبوقة في عدة مجالات في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، الأمر الذي أدى إلى زيادة في ريع وعائدات الموارد وإلى تحقيق القطاع الزراعي حصص كبير في الناتج المحلي الإجمالي القومي في العديد من البلدان(٤٥).

٣٥- وبالرغم من هذه التحولات، تستمر عدم المساواة في السيادة من الحقبة الاستعمارية، وتظل الأنماط الاستخراجية التي تعتمد على الاستغلال العرقي والإثني واستغلال الشعوب الأصلية أو تفضي إلى هذا الاستغلال حقيقة قائمة. ورغم التصور الذي يستند إليه النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على المساواة في السيادة، والذي يعتبره الإعلان بشأن الحق في التنمية ضرورياً، فإن النظام الاقتصادي الدولي الذي يرتكز على الاقتصاد الاستخراجي وينظّمه يكرّس أوجه عدم المساواة الاستعمارية. ويعني ذلك أنه رغم نبذ القانون الدولي رسمياً عدم المساواة في السيادة، فإن استمرار عدم المساواة في السيادة والقيود الأجنبية والدولية على تقرير المصير تظل في صميم الاقتصاد الاستخراجي. وبالفعل، يشير البعض إلى هذه الدينامية على أنها تعكس ''الإجماع السلعي'، أي تشكيلة عالمية يظل فيها الشكل الاستخراجي من الاستيلاء على الطبيعة، رغم التسييس العالمي للأزمة الإيكولوجية وتغير المناخ، الدينامية العالمية المهيمنة''(٤٦). وضمن هذه الدينامية، تظل أقاليم النشاط الاستخراجي خاضعة سياسياً واقتصادياً في اقتصاد سياسي عالمي يتميّز بعدم المساواة في السيادة(٤٧).

---

(٤٢) Brand, Dietz and Lang, "Neo-extractivism in Latin America", p. 143.

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٤٢.

(٤٤) Bettina Engles and Kristina Dietz, eds., *Contested Extractivism, Society and the State: Struggles over Mining and Land* (London, Palgrave Macmillan, 2017), p. 2.

(٤٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢ و٣.

(٤٦) Brand, Dietz and Lang, "Neo-extractivism in Latin America", p. 144, citing Svampa, "Commodities consensus".

(٤٧) للاطلاع على تحليل قانوني دولي لمسألة عدم المساواة المعاصرة في السيادة، انظر Anghie, *Imperialism, Sovereignty and the Making of International Law*, chap. 4.

٣٦- وأثناء أوقات النمو العالمي الكبير، تستطيع البلدان الغنية بالموارد الطبيعية الاستفادة من سلعها الأساسية، بما يمكنها من توليد معدلات عالية من حيث النمو المحلي. فعلى سبيل المثال، تمثل الأنشطة الاستخراجية الآن نسبة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي القومي في نيجيريا، التي أصبحت تستعمل، منذ عام ٢٠٠٧، نسبة ٦٥ في المائة عائدات هذه الأنشطة لميزانيتها العمومية(٤٨). ويوجّه أحد النقاد المتخصص في الجوانب الإيكولوجية الاقتصادية الاهتمام إلى استنفاد ثروة رأس المال الطبيعي، وهو ما يحدث عند عدم وجود عائدات كافية في العديد من البلدان ومجتمعاتها المحلية. ويستنتج البنك الدولي أن: ''استنفاد الموارد الطبيعية، بالنسبة للبلدان الغنية بالموارد بوجه خاص، لا توجد استثمارات أخرى تعوّضه في الغالب''(٤٩). وأبرزت إحدى المساهمات كذلك أن بيانات البنك الدولي بيّنت أنه مع بلوغ أسعار السلع الأساسية ذروتها في الدورة المميزة ٢٠٠٧-٢٠١٣، شكّل استنفاد الموارد عاملاً رئيسياً في تقلّص الثروة في أفريقيا. والنتيجة هي أن الشعوب في الأقاليم المستعمرة سابقاً تظل هي الخاسرة في الاقتصاد الاستخراجي العالمي في حالات عديدة.

٣٧- وفي ظل الاقتصاد الاستخراجي، تظل البلدان والشعوب في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية خاضعة للإملاءات الخارجية. فمثلا، تشارك شركات كندية في نحو ٥٠ إلى ٧٠ في المائة من جميع النشاط التعديني في أمريكا اللاتينية(٥٠). ومما يتصل بذلك أن شكاوى متنوعة قدمت بشأن النفوذ المفرط لكندا في السياسات والنظم المحلية ذات الصلة بالعمليات والتراخيص في مجال التعدين(٥١). فثمة أدلة مثلاً على أن كندا تشارك فعلياً في صياغة القوانين الجديدة المتعلقة بالتعدين في كولومبيا، من خلال المساعدة الفنية الكندية والخبراء الكندية بدرجة رئيسية(٥٢). ووثّقت إحدى المساهمات التي تلقتها المقررة الخاصة لغرض هذا التقرير التهميش والإقصاء اللذين يتعرض لهما الهايتيون من أصل أفريقي (لا سيما في المناطق الريفية الغنية بالموارد) من الصناعة الاستخراجية في هايتي. وقد أبرم مسؤولون حكوميون وشركات أجنبية اتفاقات استخراجية دون أن يؤخذ رأي السكان المحليين المتأثرين بها، وهو ما يديم التركة التاريخية من الإقصاء العنصري للهايتيين من أصل أفريقي. وفي بعض السياقات، تعطى الصبغة الرسمية للتدخلات الأجنبية. وتلقت المقررة الخاصة مساهمة لفت أصحابها الاهتمام إلى التمييز الإثني الذي اتخذ طابعاً مؤسسياً إزاء الفلسطينيين الذين تقصيهم السلطات الإسرائيلية من المشاركة في الاقتصاد الاستخراجي في الأراضي المحتلة(٥٣).

٣٨- وفي النصف الجنوبي من الكرة الأرضية، كثيراً ما تتجمع عوائد قطاع الموارد الطبيعية في أيدي أصحاب الثروات الشخصية من النخب الحاكمة بدلاً من أن تساهم في الرفاه القومي

(٤٨) Holly Wise and Sokol Shtylla, *The Role of the Extractive Sector in Expanding Economic Opportunity* (Cambridge, Massachusetts, Harvard University, 2007), p. 7.

(٤٩) https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/29001/9781464810466.pdf?sequence=4&isAllowed=y, p. 82.

(٥٠) www.dplf.org/sites/default/files/report_canadian_mining_executive_summary.pdf, pp. 3–4.

(٥١) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(٥٢) المرجع نفسه.

(٥٣) http://documents.worldbank.org/curated/en/137111468329419171/pdf/AUS29220REPLAC0EVISION0January02014.pdf.

العام[٥٤]. فالتسيير غير الرسمي للجهاز الاستخراجي الحكومي يتيح للمسؤولين العموميين استخدام مراكزهم للتربّح المالي الشخصي[٥٥]. ومن ذلك على سبيل المثال، ''لم تدفع'' شركة النفط الوطنية النيجيرية المملوكة للدولة نحو ١٦ مليار دولار في شكل عائدات لخزينة الدولة[٥٦]. وعلى هذا المنوال، نتج عن نشاط استخراج النفط في غينيا الاستوائية أيضاً فساد هائل. وكانت فضيحة كبرى تكشفت في مطلع عام ٢٠٠٠ تتعلق بإيداع مئات الملايين من الدولارات في حساب في بنك ريغس بالولايات المتحدة الأمريكية[٥٧]. ووفقاً لمجموعة تعنى بحقوق الإنسان في إسبانيا، كان رئيس غينيا الاستوائية الحالي يمسك بسلطة التوقيع على العديد من الحسابات لدى بنك ريغس واتُّهم لاحقاً باختلاس ٢٦ مليون دولار[٥٨]. وكانت شركات عبر وطنية متورطة بصورة رئيسية[٥٩].

٣٩- ويبلغ حجم المنافع التي تجنيها الشركات من الاقتصاد الاستخراجي مستويات مذهلة ويتضح بوضوح، عند إجراء مقارنة بالأوضاع الاقتصادية في الأقاليم التي تجري فيها الأنشطة الاستخراجية، أين تكمن مراكز القوى. فهناك ست شركات نفط دولية كبرى - بريتيش بيتروليوم وإكسون موبايل وشال وشيفرون وكونوكو فيليبس وتوتال - تستحوذ على نحو ثلثي الإنتاج العالمي[٦٠]. وتكشف البيانات أن عائدات الشركات الاستخراجية الكبرى يفوق بكثير الناتج المحلي الإجمالي القومي للعديد من البلدان[٦١]. ففي أمريكا اللاتينية، ورغم ارتفاع الحصص التصديرية من التعدين وغيره من الصناعات في الأقاليم الاستخراجية، زاد في الوقت نفسه تحكّم الشركات عبر الوطنية واستحواذها على النشاط الاستخراجي[٦٢]. ورغم أن أفريقيا لم تشهد إجمالاً نفس التحوّل إلى اليسار الذي جرى في أمريكا اللاتينية، فقد شجعت الحكومات في القارة نهجاً تسبب إلى كبير في إيجاد ''تحكّم أجنبي على نطاق واسع في الاقتصاد التعديني في القارة''[٦٣]. ووفقاً للتحالف الدولي المعني بالموارد الطبيعية في أفريقيا، وهو عبارة عن شبكة قارية

(٥٤) www.international-alert.org/sites/default/files/Uganda_GenderOilGas_EN_2014.pdf, p. 44.

(٥٥) انظر Gordon Crawford, Coleman Agyeyomah and Atinga Mba, "Ghana – big man, big envelope, finish: Chinese corporate exploitation in small-scale mining in development, in Engels and Dietz, *Contested Extractivism*. وانظر مثلاً www.international-alert.org/sites/default/files/Uganda_GenderOilGas_EN_2014.pdf, pp. 44–45.

(٥٦) www.theatlantic.com/international/archive/2016/03/nigeria-oil-corruption-buhari/473850.

(٥٧) www.hrw.org/sites/default/files/reports/bhr0709webwcover_0.pdf, pp. 21–26.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٩.

(٥٩) انظر مثلاً، Appel, *The Licit Life of Capitalism*.

(٦٠) https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/26130/9780821396582.pdf?sequence=2&isAllowed=y, p. 48.

(٦١) www.globaljustice.org.uk/news/2016/sep/12/10-biggest-corporations-make-more-money-most-countries-world-combined.

(٦٢) انظر Gavin Bridge, "Global production networks and the extractive sector: governing resource-based development"؛ و Jody Emel and Matthew Huber, "A risky business: mining, rent and the neoliberalization of 'risk'", *Geoforum*, vol. 39, No. 3.

(٦٣) انظر Gavin Hilson, "Small-scale mining, poverty and economic development in sub-Saharan Africa: an overview", *Resources Policy*, vol. 34, Nos. 1–2.

من ٥١ منظمة غير حكومية ومنظمة أهلية، فإن أوضاع المجتمعات المحلية في مناطق التعدين كثيراً ما تزداد سوءاً بسبب العمليات التعدينية التي عادة ما تضطلع بها شركات عبر وطنية. ويلاحظ التحالف أن ''قرى بأكملها في عموم أفريقيا رُحِّلت قسراً من أراضي الأجداد، وفي الكثير من الحالات دون توفير أدنى بديل. وقد جرى القبض على أفراد من المجتمعات المحلية في أراض غنية بالمعادن، بمن فيهم زعماء تقليديون ونساء وأطفال وكبار السن، وسجنهم لحمايتهم الأرض التي لا يملكون سواها والتي تمثل مصدر رزقهم الوحيد، ولممارستهم حقهم في الاحتجاج. وقد جرى تلويث أنهار وأراضٍ ومحاصيلَ بسبب العمليات التعدينية بما أدى إلى فقدان الأهالي إمكانية الوصول إلى مصادر المياه(٦٤).

٤٠- وبالرغم من أن بعض البلدان في شمال شرق آسيا، مثل جمهورية كوريا، أجرت إصلاحات جذرية فيما يخص الأراضي، فإن معظم بلدان جنوب شرق آسيا ورِثت ''مؤسسات استخراجية استعمارية'' عملت على إدامة عدم المساواة في الدخل(٦٥). وحتى في آسيا، تحقق معلقون من تفضيل الدولة شركات التعدين عبر الوطنية وهيمنة الأطر القانونية والسياسية التي تعطي الأولوية لمصالح هذه الشركات على حساب مصالح شركات التعدين الصغيرة والتقليدية. وأحد نتائج هذه الهيكلة هو نشوب نزاعات إقليمية أحد أطرافها أصحاب شركات التعدين الصغيرة والتقليدية، الذين يواجهون الموت وتكبّد الأضرار وخسارة أملاكهم. وتحدث أحد الباحثين قائلاً إن البنية التحتية المادية والبيروقراطية المعاصرة التي استحدثتها النظم الاستعمارية لا تزال على حالها إلى حد كبير في بلدان جنوب شرق آسيا وهو ما سمح باستمرار عدم المساواة في الدخل إلى اليوم(٦٦).

٤١- وتخضع الشركات لضوابط التزام الحرص الواجب والشفافية وحقوق الإنسان، وبعضها قدم دعماً ملفتاً للإعجاب لهذه المعايير وتعهد بدعم حقوق الشعوب الأصلية. وفي الوقت نفسه، فإن الوضع القائم لم يسفر حتى الآن عن ممارسة رقابة جادة على البعد الدولي للشركات الاستخراجية عبر الوطنية. وتظل هذه الشركات قادرة على استخراج الموارد بمعدلات تفيد حَمَلَة الأسهم بدرجة غير متناسبة على حساب المجتمعات المحلية. وخلافاً للدول، غالباً ما تكون هذه الشركات في وضع جيد يمكنها من الصمود أمام تقلبات الأسواق، وعادة ما تتمكن من الإفلات من أي شكل من أشكال المحاسبة الجادة.

٤٢- إن هيمنة بلدان النصف الشمالي من الكرة الأرضية والبلدان المهيمنة من النصف الجنوبي من الكرة الأرضية في الاقتصاد الاستخراجي يعود بالنفع على هذه البلدان وشركاتها عبر الوطنية واستمرار ذلك على حساب معظم البلدان التي تجري في الأنشطة الاستخراجية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. ويشكل ذلك شاغلاً من حيث المساواة العرقية لان الذين يتحملون الثمن الأكبر للاقتصاد الاستخراجي هم الشعوب التي كانت مستعمرة في السابق على أساس مزاعم مغلوطة بشأن دونية عرقهم. وبعبارة أخرى، فإن الشعوب التي كانت، في ظل

(٦٤) https://ianra.org/images/images/PDFs/Case-Studies.pdf, introduction.

(٦٥) انظر Wonik Kim, "Rethinking colonialism and the origins of the developmental State in East Asia", *Journal of Contemporary Asia*, vol. 39, No. 3.

(٦٦) المرجع نفسه.

الاقتصاد الاستخراجي الاستعماري، مصنّفة عرقياً على أنها من غير البيض ومن غير أوروبيين هي التي تظل اليوم خاضعة ومستبعدة ومهمّشة في إطار الاقتصاد الاستخراجي العالمي.

٤٣- وهذه الصورة العامة للاقتصاد السياسي المتأصلة في عدم المساواة في السيادة ينبغي أن تفهم، في جوانب منها، على أنها مماثلة عملياً لاستمرار إخضاع سيادة الشعوب الأصلية، وهو ما يمثل أصل انتهاكات حقوق الإنسان التي تواجهها الشعوب الأصلية في الأوضاع التي تجري فيها الأنشطة الاستخراجية. فاستمرار وقوعهم عرضة للأذى والاستغلال أساسه هشاشة سيادتهم بإزاء الدولة والأطراف من غير الدولة المستعدين لاستعمال القوة العسكرية، إذا لزم الأمر، لفرض مشاريع إنمائية وهمية تنسف مبدأ تقرير الشعوب الأصلية مصيرها والمواقف العالمية وتذكي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في حق جماعات الشعوب الأصلية. وما تزال التركات التاريخية مستمرة إذ تستمر حتى نظرية الاستكشاف في تسهيل الاستيلاء بالجملة على أراضي الشعوب الأصلية وأقاليمها ومواردها (E/C.19/2010/13).

خامساً- المرأة والمجتمعات العرقية والإثنية ومجتمعات السكان الأصليين في الخطوط الأمامية

٤٤- يتضمن الفرع التالي تحليلاً محلي التركيز للمساواة العرقية يسلط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان من حيث التمييز العنصري التي تعاني منها المجتمعات المحلية التي تعيش على الأقاليم التي تجري فيها الأنشطة الاستخراجية أو بالقرب منها، بما في ذلك مناطق الاستخراج الواقعة في النصف والشمالي والنصف الجنوبي من الكرة الأرضية على حد سواء.

إطار المساواة الساري

٤٥- في إعلان الحق في التنمية، أوضحت الجمعية العامة أنه ينبغي للدول، أثناء وفائها بالتزاماتها وواجباتها من حيث التنمية الوطنية، أن تكفل تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية حصولهم على الموارد الأساسية والتعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل، وفي التوزيع العادل للدخل، وأنه ينبغي أن تتمتع المرأة بدور فعال في عملية التنمية. ومن الناحية الجوهرية، تذكّر المقررة الخاصة بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان يستند إلى فرضية أن كل فرد ينبغي، بحكم إنسانيته، أن يتمتع بجميع حقوق الإنسان دون تمييز لأي اعتبار كان. وعلى هذا الأساس دُوِّن مبدأ المساواة ومبدأ عدم التمييز في جميع المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان(٦٧). فالفوارق في المعاملة أو التمتع بحقوق الإنسان على أساس العرق أو الإثنية غير مسموح به لأن حظر التمييز العنصري ينظر إليه على أنه جزء من القانون العرفي الدولي الذي يفرض التزامات فورية ومطلقة لا يجوز الانتقاص منها البتة، حتى في حالة الطوارئ (انظر، على سبيل المثال، A/HRC/7/23، الفقرة ٣٥).

(٦٧) للاطلاع على لمحة عامة عن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي تحظر بصورة محددة التمييز ضد فئات معيّنة، انظر A/HRC/32/50، الفقرات ١٠-١٤. ويتضمن التقرير أيضاً لمحة عامة عن حظر التمييز العنصري على المستوى الإقليمي (الفقرات ١٥-٢٥).

٤٦- ويمكن إيجاد أشمل حظر تقرر على التمييز العنصري في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. فالفقرة ١ من المادة ١ منها تعرّف التمييز العنصري على أنه أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الإثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة. وإذا كان هذا التعريف لا يذكر التمييز على أساس الدين، فإن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري رأت جواز تطبيق الاتفاقية في الحالات التي يتقاطع فيها التمييز على أساس الدين مع أشكال أخرى من التمييز المحظورة بصورة محددة بموجب الفقرة ١ من المادة ١[٦٨].

٤٧- ويهدف حظر التمييز العنصري في القانون الدولي لحقوق الإنسان إلى أكثر من مجرد إقرار تصور شكلي للمساواة. فالمساواة في الإطار الدولي لحقوق الإنسان مسألة جوهرية، وهي تقتضي من الدول اتخاذ إجراءات لمكافحة التمييز العنصري المتعمد أو المقصود، وكذلك لمكافحة التمييز العنصري القائم بحكم الواقع أو غير المتعمد. وبالفعل، توضّح اللجنة، في توصيتها العامة رقم ٣٢(٢٠٠٩) بشأن معنى ونطاق التدابير الخاصة الواردة في الاتفاقية، أن حظر التمييز العنصري في إطار الاتفاقية لا يجوز تفسيره تفسيراً حصرياً. فهو لا يهدف إلى تحقيق المساواة الشكلية أمام القانون فحسب، بل إلى تحقيق المساواة الفعلية (الحقيقية) في التمتع بحقوق الإنسان وممارستها. وتشدد اللجنة على أن الاتفاقية تنطبق على التمييز المقصود أو المتعمّد وكذلك على التمييز بحكم الواقع[٦٩] والتمييز الهيكلي[٧٠]. وهذا النهج الموضوعي وغير الشكلي إزاء المساواة ينطبق حتى على الاقتصاد الاستخراجي.

مظاهر التمييز العرقي

٤٨- وفي الأقاليم التي تجري فيها الأنشطة الاستخراجية، يتعرض السكان الأصليون وصغار المزارعين والسكان الريفيون والنساء والمشردون والحرفيون في مجال التعدين وصيادو الأسماك ورعاة المواشي والعمال المهاجرون والسكان الفقراء ومن الطبقة الوسطى لأشد أنواع انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة لسلوك الدولة والشركات في سياق الاقتصاد الاستخراجي. فبالنسبة لأفراد هذه المجموعات، يشكل عرقها وأصلها القومي وإثنيتها وجنسيتها وجنسها عوامل مهمة في تهميشها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الأقاليم التي تجري فيها الأنشطة الاستخراجية. ولا تملك المجموعات المهمّشة سياسياً من السبل الكثير لتحمي نفسها من المشاريع الاستخراجية التي تنتهك حقوقها أو مصالحها عند مواجهة دول مسلحة وأطراف تابعة للشركات وهما الركيزتين اللتين يرتكز عليهما الاقتصاد الاستخراجي.

(٦٨) انظر، على سبيل المثال، توصيتها العامة رقم ٣٢(٢٠٠٩) بشأن معنى ونطاق التدابير الخاصة الواردة في الاتفاقية، الفقرة ٧؛ و*قضية ب. س. ن. ضد الدانمرك* (CERD/C/71/D/36/2006)، الفقرة ٦-٣.

(٦٩) التوصية العامة رقم ٣٢، الفقرتان ٦ و٧.

(٧٠) انظر، على سبيل المثال، التوصية العامة للجنة رقم ٣٤(٢٠١١) بشأن بالتمييز العنصري ضد السكان المنحدرين من أصل أفريقي، الفقرات ٥ و٦ و٧.

٤٩- والظروف التي تمر بها الشعوب الأصلية والسكان المنحدرون من أصل أفريقي في مختلف أنحاء العالم توضح جيداً الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يمكن أن تتعرض لها المجتمعات الموصوفة عرقياً أو إثنياً في سياق الاقتصاد الاستخراجي، حيث ترتبط هذه الانتهاكات بشكل أساسي بتهميشها السياسي والاجتماعي الاقتصادي الواسع على المستوى الوطني. وتلقت المقررة الخاصة مساهمات من شعوب أصلية من مختلف أنحاء العالم تلفت الاهتمام جميعها إلى الأمثل على انتهاكات حقوق الإنسان التي جرى تناولها في هذا الجزء من هذا التقرير.

٥٠- وفي تقرير شامل عن حقوق الإنسان للشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي، أبرزت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان وضع هذه المجموعات المهمّش سياسياً واقتصادياً على أنه يكتسي أهمية في فهم الأثر الذي يخلفه الاقتصاد الاستخراجي بها من حيث حقوق الإنسان(٧١). ووثّقت اللجنة انتشار المشاريع الاستخراجية في الأقاليم التي يقطنها السكان الأصليون والسكان المنحدرون من أصل أفريقي تقليداً، مع ما يترتب عنها من انعكاسات بعيدة المدى من حيث حقوق الإنسان على هذه المجموعات. ومن خلال الاقتصاد الاستخراجي، تشرف الدول التي تحتضن هذه الأنشطة والأطراف الخاصة من الشركات على تدمير النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تلويث المياه (التلويث بالزئبق والسيانيد) والتفجيرات وانبعاثات الغبار وإزالة الغابات وتدمير التنوع البيولوجي والأمن الغذائي وتلويث التربة(٧٢). ويمكن للمشاريع الاستخراجية أن تهدد الوجود المادي والثقافي ذاته لهذه المجموعات والسكان(٧٣) ويمكن أن تؤدي أيضاً، بالنظر إلى أثرها التدميري للبيئة، إلى انتهاكات جسيمة للحق في الصحة والحق في الحياة، وذلك بالتسبب في الأمراض وفي الوفاة. وإضافة إلى تسبب انهيار سد مملوك لشركة تعدين خام الحديد، هي شركة Vale S.A.، في البرازيل مؤخراً، في قتل الآلاف وتفريغ قرابة ١٢ مليون متر مكعب في فضلات المعادن(٧٤)، فهي يهدد أيضاً وجود مجموعات السكان الأصليين ذاته في هذه المنطقة(٧٥).

٥١- وسلّطت اللجنة الضوء على الانتهاكات المتكررة للحق في التشاور مع الشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي والحصول على موافقتهم الحرة والمسبقة والمستنيرة بخصوص تنفيذ مشاريع استخراجية في مناطقهم(٧٦)، علماً بأن بعض هذه المشاريع تحظى بالموافقة بما يتعارض تماماً مع تنمية هذه المجموعات(٧٧). وهذه المشاريع تؤثر تأثيراً بالغاً في الهوية الثقافية والحريات الدينية لهذه المجموعات، ومن ذلك حالات لمشاريع تسببت في انهيار النسيج الاجتماعي لمجتمعات محلية بأكملها. وعندما تفقد هذه المجموعات السيطرة الفعلية

(٧١) www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs/ExtractiveIndustries2016.pdf, paras. 16 and 249 (يسلط الضوء على أوضاع التهميش والفقر والفقر المدقع التي توجد فيها مجتمعات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي، والتي تجعلهم يجدون أنفسهم تبعا لذلك خاضعين للاقتصاد الاستخراجي).

(٧٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٧.

(٧٣) المرجع نفسه، الفقرة ٢٥١. وتلاحظ اللجنة أنه ''يمكن أن يبلغ حجم الأثر، في أشد الحالات خطورة، إلى فقدان إثنيتهم وهويتهم الثقافية، فضلاً عن إلحاق تدهور فادح بمؤسساتهم'' (الفقرة ٢٦٤).

(٧٤) www.nytimes.com/interactive/2019/02/09/world/americas/brazil-dam-collapse.html.

(٧٥) www.aljazeera.com/news/2019/02/brazil-pataxo-depended-river-turned-mud-190212165216265.html.

(٧٦) www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs/ExtractiveIndustries2016.pdf, para. 250.

(٧٧) المرجع نفسه، الفقرة ٢٥١.

على أراضيها وأقاليمها بسبب الاغتصاب والتشريد الناجمين عن الأنشطة الاستخراجية، فهي تفقد موارد عيشها الرئيسية. وتقوّض المشاريع الاستخراجية وتدمر، في بعض الحالات، أنشطة كسب الرزق التقليدية، بما فيها الصيد وصيد الأسماك والزراعة، بما يؤدي إلى انتهاك حقوق المجموعات المتضررة، بما في ذلك حقها في الغذاء(٧٨). ويمكن أن يكون ذلك ناتجاً عن القيود التي تفرضها الحكومات أو الشركات على استخدام الأراضي أو التشريد القسري أو تلويث الموارد الطبيعية. وقد ينتج أيضاً عن ممارسات زراعية، مثل إدخال البذور المحورة جينياً، لا سيما إذا كان بغير رغبة السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي. وتؤدي المشاريع الاستخراجية أيضاً إلى تلويث المياه واستغلالها المفرط، وهو ما يؤدي إلى حرمان هذه المجموعات من موردها الرئيسي.

٥٢- إن الآثار البيئية والصحية المترتبة عن العمليات الاستخراجية الأساسية موثقة توثيقاً جيداً. ففي سياق التعدين، جرى توضيح حالة استخراج الذهب باستخدام الزئبق وغيره من المواد الكيميائية. وسلّطت إحدى المساهمات التي تلقتها المقررة الخاصة لهذا التقرير الضوء على الدمار البيئي الحاصل في غيانا الفرنسية بسبب التسمم بالزئبق، وهو ما أدى إلى حالات من ولادة أطفال للشعوب الأصلية مصابين بعجز النمو. وأبرزت مساهمة أخرى كيف أن نظام العمل المقسم على أساس عرقي في جنوب أفريقيا، الذي حمى البيض وعرّض غير البيض لأعمال أكثر خطورة أثناء الحقبة الاستعمارية، لا يزال ظالماً إلى اليوم. ولم يحصل عمال مناجم الذهب غير البيض الذين أصيبوا بالسُّحار السيليكوني في ظروف تمييزية على أي تعويض إلى يومنا هذا، وترفض شركات التعدين التصدي على نحو كامل لانتهاكات حقوق الإنسان التي تعد المسؤولة عنها في هذا السياق.

٥٣- والأسلوب الشائع لاستخراج النفط والغاز الطبيعي من باطن الأرض - التصديع أو التكسير المائي - يؤدي، بحكم طبيعته، إلى تغيير البيئة وإلى مخاطر الإضرار بالبيئة(٧٩). ورغم المزاعم بأن أسلوب استخراج الغاز الطبيعي آمن، فثمة أدلة على آثاره الضارة بالبيئة وبصحة السكان المحليين(٨٠). فالتكسير يهدد حقوق الإنسان عن طريق تلويث الهواء وتلويث المياه الجوفية وتلويث المياه السطحية، وكل ذلك يمكن أن يؤدي إلى مشاكل صحية(٨١). ومن ذلك على سبيل المثال، أدى اختلال تشغيل بئر يعمل بتقنية التكسير في الولايات المتحدة في عام ٢٠١١ إلى تفريغ آلاف الغالونات من مياه التكسير الملوّثة في البيئة(٨٢). وفي الولايات المتحدة أيضاً، بيّنت دراسة أن مياه الشرب بالقرب من الآبار العاملة بتقنية التكسير تحتوي على مستويات خطيرة من الميثان(٨٣). وفيما يتعلق باستخراج النفط، فإن الانسكاب النفطي وغيره

(٧٨) المرجع نفسه، الفقرة ٢٨٨. أثارت مساهمات من الصاميين بخصوص النرويج وفنلندا هذه الشواغل أيضاً.

(٧٩) www.greenpeace.org/usa/global-warming/issues/fracking/environmental-impacts-water؛ و www.livescience.com/34464-what-is-fracking.html.

(٨٠) المرجع نفسه.

(٨١) المرجع نفسه.

(٨٢) https://pennenvironment.org/sites/environment/files/reports/PA_Close_Fracking_scrn.pdf, p. 21.

(٨٣) انظر Stephen G. Osborn and others, “Methane contamination of drinking water accompanying gas-well drilling and hydraulic fracturing”, *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America*, vol. 108, No. 20.

من أشكال التلويث النفطي يمكن أن يكون فتاكاً. ولنا أن نعتبر بحادثة الانسكاب النفطي لشركة رويال دوتش شال في عام ٢٠٠٨ الذي تسبب في تفريغ عشرات الآلاف من براميل النفط الخام في المياه حوالي بابو بنيجيريا(٨٤). وبعد هذا الانسكاب النفطي، تعرض مورد صيد الأسماك، الذي يعتمد عليه السكان المحليون في بابو اعتماداً شديداً باعتباره مصدر دخلهم، إلى النضوب بالنسبة للعديد من الأسر(٨٥). وحتى الأساليب البديلة لكسب المال، مثل الفلاحة والاحتطاب، تأثرت لأن انسكاب النفط لوّث الأراضي الفلاحية والغابات مما أدى إلى منع النمو الطبيعي(٨٦). وبعد ١٠ سنوات من الانسكاب النفطي، بيّنت أبحاث أن متوسط تلوّث التربة السطحية زاد ثلاث أمثاله(٨٧). وفي عام ٢٠١٥، توصلت شركة شال إلى تسوية جرى بموجبها دفع نحو ٦٠٠ ٠٠٠ نيرة نيجيرية (نحو ٣ ٠٠٠ دولار في ذلك الوقت) لمعظم أصحاب المطالبات(٨٨). ومثل هذه المبالغ لا يمكن أن تكون قريبة من إصلاح الآثار المدمرة التي ألحقها الانسكاب بالأهالي المتضررين.

٥٤- والتعدين التقليدي ممارسة شائعة في استخراج الذهب، وهي صناعة رائجة في بعض بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويتركّز نشاط نحو نصف أصحاب النشاط التعديني الصغير والتقليدي الذين يقدر عددهم بـ ٣٠ مليون شخص في العالم على استخراج الذهب، ويستخرج نحو ٢٠ في المائة من ذهب العالم عن طريق العمليات التعدينية الصغيرة والتقليدية(٨٩). ونوّهت مساهمة وردت من جنوب أفريقيا ببعض الإجراءات المندرجة في إطار العمل الإيجابي التي اتخذت لتمكين أصحاب النشاط التعديني التقليدي الذين جرى استبعادهم تاريخياً وعرقياً من أشكال الحماية المنجمية الرسمية. ومع ذلك أبرزت المساهمة أن التسجيل للحصول على رخص الاستغلال صغير الحجم مكلف بشكل فاحش بالنسبة لأصحاب النشاط التعديني التقليدي في جنوب أفريقيا، وهو ما يؤدي بهم بحكم الواقع إلى العمل خارج إطار القانون. وينتج عن ذلك الحفاظ على الوضع القائم منذ حقبة الفصل العنصري حيث تظل المجموعات العرقية والإثنية القابعة في قاع سلم السلطة مستبعدة.

٥٥- أما بالنسبة لمجموعات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهم من المجموعات العرقية والإثنية، ولا سيما في الأقاليم الريفية، فإن التركات الاستعمارية والأشكال التقليدية للارتباط بالأرض تعرّض هذه المجموعات لعدم الأمن على حيازة الأرض ومن ثم زيادة

(٨٤) انظر Scott Pegg and Nenibarini Zabbey, “Oil and water: the Bodo spills and the destruction of traditional livelihood structures in the Niger Delta”, *Community Development Journal*, vol. 48, No. 3; and www.amnestyusa.org/files/afr440182011en.pdf.

(٨٥) المرجع نفسه.

(٨٦) www.amnestyusa.org/files/afr440182011en.pdf.

(٨٧) David I. Little and others, “Sediment hydrocarbons in former mangrove areas, Southern Ogoniland, Eastern Niger Delta, Nigeria”, in *Threats to Mangrove Forests: Hazards, Vulnerability, and Management*, Christopher Makowski and Charles W. Finkl, eds. (Cham, Springer, 2018), p. 342.

(٨٨) www.leighday.co.uk/News/2015/January-2015/Shell-agrees-55m-compensation-deal-for-Nigeria-Del.

(٨٩) www.epa.gov/international-cooperation/reducing-mercury-pollution-artisanal-and-small-scale-gold-mining؛ و www.eda.admin.ch/dam/deza/en/documents/publikationen/Diverses/216063-artisanal-gold-mining_EN.pdf, p. 7.

حدة تعرضها لانتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، اعتبرت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الشعوب الأصلية، في ٢٠١٢، أنه، إضافةً إلى فقدان ملايين الأفدنة من الأراضي، بما ينتهك المعاهدات، أدى تاريخ من الأنشطة الاستخراجية وغيره من الأنشطة غير الخاضعة للمراقبة بالصورة المناسبة والتي تجري داخل أراضي الشعوب الأصلية أو بالقرب منها، بما في ذلك تجارب الأسلحة النووية واستخراج اليورانيوم في غرب الولايات المتحدة، إلى إلحاق ضرر واسع النطاق بالبيئة، وتسبب في مشاكل صحية خطيرة ومستمرة لدى الأمريكيين الأصليين (A/HRC/21/47/Add.1، الفقرة ٤١). وساقت مقررة خاصة أخرى مثال البرازيل حيث يواجه سكان أصليون، الكيلومبوس والسيغانو، تمييزاً مستحكماً. ولاحظت أن الآلاف من مجتمعات الكيلومبوس سيظلون في صراع من أجل البقاء اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ما لم تمنح سندات عقارية واضحة ورسمية. وأفاد المعهد الوطني للاستعمار والإصلاح الزراعي أن اكتساب الأرض أهمية اقتصادية متزايدة في البرازيل، بما في ذلك لاستغلالها في الصناعة الزراعية وفي إنتاج الوقود الأحيائي وفي الصناعات الاستخراجية، وضع ضغوطاً إضافية على عملية تعيين حدود الكيلومبوس (A/HRC/31/56/Add.1، الفقرة ٦٣).

٥٦- وقد أدت عمليات قضم الأراضي إلى زياد حدة هشاشة المجموعات الإثنية والعرقية الريفية ومجموعات الشعوب الأصلية في سياق الاقتصاد الاستخراجي[٩٠]. فقضم الأراضي ينجر عنه في العادة تغيير استعمال الأرض وملكيتها من إنتاج الغذاء المحلي إلى أغراض أخرى تجارية وصناعية، وبذلك تؤدي عمليات قضم الأراضي إلى ''استبعاد السكان المحليين من الوصول إلى الأراضي الزراعية التي يمكن أن تدر إنتاجاً عالياً والتي يمكن أن تنتج، حتى دون توظيف استثمارات كبيرة، ما يكفي من الغذاء لتغذية ١٩٠-٢٣٥ مليون نسمة تقريباً''[٩١]. وتعد منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية المنطقة الأكثر استهدافاً بعملية القضم، حيث أبرمت صفقات أراض شملت أكثر من ١٠ ملايين هكتار منذ عام ٢٠٠٠، رغم أوجه القلق الخطيرة التي أثيرت بشأن تناقص الأراضي الصالحة للزراعة[٩٢]. وفي أمريكا اللاتينية، أصبحت الأرض تتركّز أكثر فأكثر في عدد أقل من الأيادي، بما أدى إلى تفاقم عدم المساواة في استخراج الموارد وإلى إعاقة نمو الاقتصادات المحلية. وإذا كانت بعض الأراضي تُشترى مباشرة، فليس نادراً أن يتعرض أناس للتهجير من أراضيهم بغير قصد. ففي باراغواي مثلاً، أُرغمت بعض المجتمعات المحلية التي تحيط بمناطقها مزارع فول الصويا على ترك أراضيها بسبب الاستخدام المكثف للمواد الكيميائية في معالجة حبوب الفول. وفي حالات أخرى، كان التهجير ناتجاً عن أعمال العنف. فقد أُرغم سكان في غواتيمالا وكولومبيا وهندوراس مثلاً على ترك أراضيهم بعد تعرضهم لتهديدات وأعمال انتقامية وعمليات إخلاء قسرية لإفساح المجال لمزارع فول الصويا وزيت النخيل وقصب السكر[٩٣].

(٩٠) www.un.org/esa/socdev/documents/unpfii/IDWIP2015/MessageSR.pdf.

(٩١) Ted Schrecker, Anne-Eamuelle Birn and Mariajosé Aguilera, "How extractive industries affect health: political economy underpinnings and pathways", *Health and Place*, vol. 52, p. 141.

(٩٢) المرجع نفسه.

(٩٣) www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp-land-power-inequality-latin-america-301116-en.pdf, p. 37.

٥٧- وتنطوي المشاريع الاستخراجية على ظروف عمل خطرة تهدد وتنتهك في كثير من الأحيان حقوق العمال في الحياة والسلامة والصحة وفي ظروف عمل لائقة[٩٤]. وكثيراً ما تستغل الصناعات الاستخراجية العمال وذلك بمطالبتهم بالعمل ساعات طويلة ودفع أجور غير عادلة وإخضاع الأفراد لظروف عمل خطرة، بل إنها تشغل الأطفال للعمل[٩٥]. وتعطي انتهاكات حقوق الإنسان في المناجم في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثالاً على الانتهاكات التي يتعرض لها عمال الصناعة الاستخراجية في مختلف أنحاء العالم[٩٦]. فالشركات تشغّل البالغين والأطفال في مناجم الكوبالت[٩٧]. ويعمل عمال المناجم هؤلاء عادة أزيد من ١٢ ساعة في اليوم ويعملون بدون قفازات ولا أقنعة الوجه ولا غيرها من معدات الحماية الأساسية[٩٨]. والعمل في ظل هذه الظروف يؤثر على صحة عمال المناجم على المدى البعيد[٩٩]. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه عمال مناجم الكوبالت في البلد أيضاً خطراً كبيراً بالتعرض لحوادث قاتلة[١٠٠]. ومثل ظروف العمل الوحشية هذه مضرة للغاية بحقوق الأطفال. فللأطفال الحق في الحماية من مزاولة أي عمل يرجح أن يكون خطراً أو التعارض مع حصولهم على التعليم أو يلحق الضرر بصحتهم أو نموهم الجسماني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي[١٠١]. وتقع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالعمل أيضاً خارج القارة الأفريقية، وقد جرى توثيقها بانتظام في الأمريكتين وآسيا وأوروبا ومنطقة المحيط الهادئ[١٠٢].

٥٨- وغالباً ما يؤدي الجمع بين الطبيعة التقنية العالية للعمل وقلة عدد مناصب العمل المتاحة في بعض أشكال النشاط الاستخراجي إلى وجود أعداد كبير من المحليين الذين يبحثون عن العمل والمنافسة على فرص العمل[١٠٣]. فشركات النفط مثلاً تشغل في الغالب عمالاً مغتربين ومهاجرين يعملون بعقود. ووفقاً لتحالف الإيدز وحقوق الإنسان للجنوب الأفريقي، يتنقّل نصف مليون رجل عبر منطقة الجنوب الأفريقي من أجل العمل في المناجم في جنوب

(٩٤) انظر، على سبيل المثال، https://doi.org/10.17226/18250.

(٩٥) www.amnesty.org/en/latest/news/2016/01/child-labour-behind-smart-phone-and-electric-car-batteries.

(٩٦) المرجع نفسه.

(٩٧) المرجع نفسه.

(٩٨) المرجع نفسه.

(٩٩) www.npr.org/sections/goatsandsoda/2015/10/22/450312266/gold-miners-breathe-the-dust-fall-ill-they-did-not-give-me-nothing.

(١٠٠) ”توفي ما لا يقل عن ٨٠ عاملاً منجمياً حرفياً تحت الأرض في جنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وحدها. وتبقى الأعداد الحقيقية للموتى مجهولة لأن العديد من الحوادث لا تسجّل وتترك الجثث مدفونة تحت الأنقاض. انظر www.amnesty.org/en/latest/news/2016/01/child-labour-behind-smart-phone-and-electric-car-batteries.

(١٠١) اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٣٢. انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ١٠(٣).

(١٠٢) انظر، على سبيل المثال، www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21888&LangID=E؛ و www.hrw.org/report/2015/09/29/what-if-something-went-wrong/hazardous-child-labor-small-scale-gold-mining؛ و www.ilo.org/global/about-the-ilo/multimedia/video/video-news-releases/WCMS_067902/lang--en/index.htm؛ و www.hrw.org/report/2012/09/10/striking-oil-striking-workers/violations-labor-rights-kazakhstans-oil-sector.

(١٠٣) www.international-alert.org/sites/default/files/Uganda_GenderOilGas_EN_2014.pdf, p. 23.

أفريقيا سنوياً[١٠٤]. وتنتمي أقلية فقط من العمال المهرة في العموم إلى مجتمعات محلية. وفي نيجيريا، على سبيل المثال، يتلقى العمال المغتربون والمهاجرين العاملون بعقود أجوراً أفضل من العمال المحليين، وهو ما يؤدي، كما أثبتت البحوث ذلك، إلى إذكاء الانقسامات الإثنية والعرقية الحادة بين الرعايا الأجانب الأثرياء والمحليين الذين يتقاضون أجوراً أقل منهم[١٠٥].

٥٩- ومن انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر إثارة للقلق في الصناعة الاستخراجية هي حالات القتل والوفاة، لا سيما تلك التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان الذين يدافعون عن مجموعات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي[١٠٦]. وقد جرى توثيق قتل المدافعين عن حقوق الإنسان للمجموعات العرقية والإثنية في أقاليم النشاط الاستخراجي في العالم بأسره. ونكتفي هنا بمثال واحد ويتعلق ببيرتا كاسيريس، المدافعة عن حقوق الإنسان لشعب لينكا التي قُتلت بعد حياة حافلة بالدفاع عن الحقوق، بما في ذلك في التصدي للمشاريع الاستخراجية التي تعرض حياة العديدين للخطر[١٠٧]. وفي عام ٢٠١٦، اعتبر المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان أن البلدان الأكثر خطورة على المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية هي البرازيل وبيرو وتايلند وغواتيمالا والفلبين وكمبوديا وكولومبيا والمكسيك والهند وهندوراس. وفي هذه البلدان وفي أماكن أخرى، فإن المجموعات المستهدفة هي مجموعات مصنّفة إثنياً وعرقياً بسبب الروابط التاريخية التي تربط هذه المجموعات بالأقاليم التي تشكل الهدف الرئيسي للنشاط الاستخراجي. واعتبر المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان أن الصناعة الاستخراجية تعد، استناداً إلى البلاغات التي تلقاها على مدى فترة خمس سنوات، القطاع الذي يشهد الكم الأكبر من الانتهاكات (A/71/281، الفقرتان ٣٦ و٣٧). وشدد على أن نزاعات متزايدة بشأن البيئة نشأت عن استغلال الموارد بطريقة لا تلبي الشواغل والمطالب المشروعة للمجتمعات المحلية، وسلّط الضوء على الدور المركزي الذي تضطلع به مؤسسات الأعمال والشركات الأمنية الخاصة في تقييد الأنشطة المشروعة للمدافعين عن حقوق الإنسان (المرجع نفسه، الفقرتان ٤١ و٤٥).

٦٠- لقد بات تهميش مجموعات الشعوب الأصلية والمنحدرين من أصل أفريقي على أساس عرقي استراتيجية شائعة الآن تستخدمها الحكومات والشركات لقمع وللتخلّص من أي معارضة للمشاريع الاستخراجية التي تنفذ دون التشاور مع الأهالي ولا أخذ موافقتهم والتي تنتهك حقوقهم على النحو المبيّن أعلاه. وأدانت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان حالات التجريم من هذا القبيل التي حصلت في بلدان منها الأرجنتين وإكوادور وبيرو وشيلي وغواتيمالا فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك[١٠٨]. وتحدثت مساهمة واحدة وردت من الفلبين عن تعرض سكان أصليين للتعذيب والتحرش والاغتصاب والقتل على أيدي قوات عسكرية وشبه عسكرية كُلّفت بحماية مشاريع استثمارية، مهما كلف ذلك على ما يبدو.

٦١- وليس مستغرباً أن تكون للاقتصاد الاستخراجي آثار على المرأة، بفرضه ترتيبات هيمنة السلطة الذكورية وتفاعله مع هذه الترتيبات التي تهمّش المرأة، بما يشكل انتهاكاً لحقوقهن

(١٠٤) www.dw.com/en/south-africas-sick-miners-take-gold-mines-to-court/a-18777363.

(١٠٥) www.ghwatch.org/sites/www.ghwatch.org/files/c6.pdf, p. 176.

(١٠٦) www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs/ExtractiveIndustries2016.pdf, para. 268.

(١٠٧) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17153&LangID=E.

(١٠٨) www.oas.org/en/iachr/reports/pdfs/ExtractiveIndustries2016.pdf, para. 297.

الإنسانية. وتلقت المقررة الخاصة عدداً من المساهمات التي تسلط الضوء على تزايد الأعباء على المرأة، وتقلص فرص حصول الفتيات على التعليم، وتزايد مخاطر وقوع المرأة في الفاقة، والتهميش السياسي، والإقصاء من المشاورات بشأن المشاريع الاستخراجية، وتعرض الحقوق في الصحة الجنسية والإنجابية لانتهاكات.

٦٢- وأبرزت إحدى المساهمات أن الأهالي في أقاليم النشاط الاستخراجي، في بلدان أفريقية، تشهد في كثير من الأحيان هيمنة النساء المزارعات اللائي يتعرضن لأبشع أشكال سلب الأراضي ويتعرضن لآثار التلوّث وأعمال العنف وللآثار الضارة على الصحة المرتبطة بالعمليات الاستخراجية[١٠٩]. وسلّطت مساهمات وردت من أمريكا اللاتينية الضوء على جملة أمور منها التهميش والإقصاء السياسي للمرأة. ففي غواتيمالا، على سبيل المثال، تعرضت نساء سكان مايا الأصليين، رغم دورهن الرائد في الدفاع عن أقاليمهن، للإقصاء من المفاوضات بشأن الأنشطة الاستخراجية من قبل زعماء مجتمعاتهن الرجال، وكذلك أعوان الدولة ومسؤولي الشركات[١١٠]. وفي مثال آخر، لم تعترف شركة تعدين في لا غواخيرا (كولومبيا) بامرأة من السكان الأصليين انتُخبت ممثلة لمجتمعها وراحت تلك الشركة تجري محادثات مع رجال من ذلك المجتمع نفسه. واستمرت الحكومة المحلية في تجاهل هذه المرأة حتى بعد شكوى أفراد المجتمع[١١١]. ومما يعوق مشاركة نساء الشعوب الأصلية في اتخاذ القرارات حرمانها من الحصول على التعليم الرسمي والحواجز اللغوية، لا سيما وأن أطرافاً من الشركات والدولة يستخدمون لغة تقنية في تواصلهم مع المجتمعات المحلية. وفي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، نجد أن التحدث باللغة الأم فقط دون الإسبانية أكثر شيوعاً بين نساء الشعوب الأصلية من رجالهم[١١٢].

٦٣- ويعد اعتبار الجنس أيضاً محوراً بارزاً للإخضاع والإقصاء عندما يتعلق الأمر بحقوق العمال. ومن ذلك على سبيل المثال، فالنساء مسؤولات عن ٨٠ في المائة تقريباً من إنتاج المحاصيل الغذائية في أوغندا[١١٣]. وذكرت نساء في منطقة ألبرتين غرابن الأوغندية أن الاستفادة من الأراضي والمحاصيل الزراعية تأثرت بأنشطة استكشاف النفط[١١٤]. وتواجه المرأة عراقيل أكثر بكثير من الرجل في الدخول إلى سوق العمل في القطاع النفطي. ولم تستفد من فرصة العمل في قطاع استخراج النفط سوى قلة قليلة من النساء، وذلك راجع إلى قوالب نمطية بأن المرأة غير قادرة على العمل في صناعة شاقة جسدياً. وذكرت شركات نفطية ذاتها أن الجهات التي تتولى إبرام العقود تفضل الرجال على النساء في التوظيف. ونتيجة لذلك، تقتصر الوظائف التي تؤديها النساء على وظائف مثل خدمات الإطعام والخدمات المنزلية في المجمعات النفطية، لكن حتى هذه الوظائف تتطلب خبرة سابقة أو مؤهلات أخرى. وبذلك تحرم النساء المحليات اللائي قضين حياتهن في العمل في الصناعة الزراعية من الاضطلاع بهذه الأدوار أيضاً[١١٥].

---

(١٠٩) www.womin.org.za/images/WoMin_Newsletter_IssueSeptember_2018_English.pdf.

(١١٠) www.awid.org/sites/default/files/atoms/files/whrds-confronting_extractive_industries_report-eng.pdf, p. 15; and https://urgentactionfund.org/in-our-bones.

(١١١) www.awid.org/sites/default/files/atoms/files/whrds-confronting_extractive_industries_report-eng.pdf, p. 14.

(١١٢) https://fondoaccionurgente.org.co/site/assets/files/1175/b81245_6cc6d3d7edd447d0ab461860ae1ae64f.pdf, p. 37.

(١١٣) www.international-alert.org/sites/default/files/Uganda_GenderOilGas_EN_2014.pdf, p. 18.

(١١٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢١.

(١١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

٦٤- وأفادت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه بأن الصناعات الاستخراجية أدت إلى زيادة تعرض النساء للعنف الجنسي (A/HRC/23/49/Add.2، الفقرات ٤٨-٥٠)[١١٦]. وتلقت المقررة الخاصة، أثناء بعثتها إلى بابوا غينيا الجديدة، تقارير مفادها أن تدفق العاملين في الصناعات الاستخراجية (ومعظمهم من الرجال) إلى مجتمعات فقيرة ومعزولة أدى إلى زيادة حالات استغلال النساء وإيذائهن جنسياً[١١٧]. وأدى توسع الصناعات الاستخراجية إلى زيادة الضغوط على الموارد المخصصة للخدمات الشرطية، خصوصاً أن التركيز على المناجم اقتضى سحب عناصر الشرطة خارج القرى[١١٨]. وهذا التحوّل في الموارد جعل القرى المعزولة غير مجهزة بالمعدات للاستجابة لنداءات المساعدة على النحو المناسب[١١٩]. وتبعاً لذلك، يمكن أن يشكل وجود موقع استخراجي خطراً على تمتع النساء من السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي وغيرهن من النساء المعرضات تقليدياً للتمييز العرقي/الإثني بما لهن من حقوق الإنسان، بسبب زيادة احتمال تعرضهن للعنف وبسبب تقليص الحماية الحكومية[١٢٠].

سادساً- التوصيات: إدماج الالتزامات والمبادئ المتعلقة بالمساواة العرقية وعدم التمييز في عمليات إصلاح وتنظيم وتقييم الاقتصاد الاستخراجي

٦٥- تغليب المضمون على الشكل: يجب على الدول والجهات الفاعلة متعددة الأطراف والشركات عبر الوطنية ترسيخ حوكمة الاقتصاد الاستخراجي والإشراف عليه وتقييمه ضمن مبادئ المساواة في السيادة وحق جميع الشعوب في تقرير مصيرها والحق في التنمية. وثمة نظام حوكمة معقد موجود في الاقتصاد الاستخراجي وضمن إطار حقوق الإنسان، وهو يشمل أساساً نظام الأعمال التجارية وحقوق الإنسان المجسد في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف". ويجب أن تكفل المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية الرامية إلى كفالة حماية حقوق الإنسان في الاقتصاد الاستخراجي مراعاتها مسألة عدم المساواة العرقية الهيكلية على الصعيد العالمي المتجذرة في استمرار عدم المساواة في السيادة على النحو المبيّن في هذا التقرير. ويعني ذلك أن المبادئ المتمثلة في واجب الشركات التزام ما يجب من الحرص، والتزام الدول والشركات بالشفافية، وواجب التشاور والحصول مسبقاً على الموافقة المستنيرة يجب تقييمها جميعها استناداً إلى معيار موضوعي بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز تقرير المصير والتنمية والمساواة في السيادة. وينبغي ألا يُفَكّ ارتباط الآليات الإجرائية عن المعايير الموضوعية التي صُممت هذه الآليات لخدمتها. وفضلاً عن ذلك، يجب على الدول في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية أن تأخذ مسؤولياتها السيادية مأخذ الجد لضمان ممارسة السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية لشعوبها وذلك برفض ممارسات الفساد والتدخلات

(١١٦) انظر أيضاً Rebecca Adamson, "Vulnerabilities of women in extractive industries", *Indian Journal of Women and Social Change*, vol. 2, No. 1; and https://womin.org.za/images/papers/paper-five.pdf, p. 18.

(١١٧) Adamson, "Vulnerabilities of women in extractive industries", p. 24.

(١١٨) المرجع نفسه.

(١١٩) المرجع نفسه.

(١٢٠) المرجع نفسه.

الأجنبية غير اللائقة. ويجب على الدول القوية – بما فيها تلك التي يتعين عليها أن تأخذ في حسبانها بشكل كامل تركاتها على صعيد الأنشطة الاستخراجية الاستعمارية – أن تلتزم بتفكيك هياكل الإخضاع وعدم المساواة الباقية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الفاعلين في مجال حقوق الإنسان ضمن النظام العالمي وخارجه ضمان تصدي جميع أعمالهم تصدياً مجدياً لعدم المساواة العرقية الهيكلية القائمة في الاقتصاد الاستخراجي على الصعيد العالمي.

٦٦- **'لا' ينبغي أن تعني 'لا': ينبغي أن تُفهَم السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية على أنها تشمل حق الشعوب، لا سيما تلك الأكثر تضرراً من الاقتصاد الاستخراجي، في أن تقول لا للنشاط الاستخراجي ولعملياته ولمنطقه. وينبغي للجهات الفاعلة من الدول وغير الدول أن تأخذ على محمل الجد مقاومة النشاط الاستخراجي وينبغي أن تتفهّم هذه المعارضة وهذه المقاومة على أنها مقاومة قائمة على حقوق الإنسان للهياكل الاقتصادية الليبرالية الجديدة العالمية التي تستمر في تعزيز عدم المساواة العرقية والإثنية والجنسانية. وبدلاً من تجريم المقاومة، ينبغي للجهات الفاعلة من الدول وغير الدول العمل مع المجتمعات المحلية المتأثر لتطوير بدائل عادلة ومستديمة للوضع القائم.**

٦٧- **رفض النهج القائم على الحياد العرقي وعدم التفريق بين الجنسين: ينبغي أن يرفض جميع المشاركين في الاقتصاد الاستخراجي نهج الحياد العرقي وعدم التفريق بين الجنسين الذي يتجاهل استمرار التمييز العرقي الهيكلي والفردي في عمليات هذا الاقتصاد. ويجب على الدول والشركات والمنظمات المتعددة الأطراف والفاعلين في مجال حقوق الإنسان أن يأخذوا جميعاً على محمل الجد النهج الموضوعي إزاء المساواة العرقية المبيّن في هذا التقرير والعمل على تقليل الأثر الذي تخلفه اعتبارات العرق والإثنية والأصل القومي والجنس على حالة حقوق الإنسان للكثيرين ضمن الاقتصاد الاستخراجي.**